



80
AMERICAN
LIBRARY

Handwritten text in a cursive script, possibly a name or title, located on the right side of the paper.

الجميع
ع
السنة الرابعة
ع

سنت سنہ بخار م مسلم امام مالک
خ م ط
امام شریفی امام داود امام نسائی
ت د س

كتب السيد مثلا الصحيحين في السنن الاربع فتح الباق

(Faint handwritten notes in Persian script)

وتلك الكثرة احد شروط التواتر اذ اوردت بلا حصر عدد معين
 بل يكون العادة قد اختلفت تواترهم على الكذب وكذا وقوعه منهم
 اتفاقا من غير قصد فلا يمنع لتعيين العدد على الصحيح ومنهم من
 عينه في الاربعة وقيل في الخمسة وقيل في السبعة وقيل في العشرة
 وفي الاثنى عشر وقيل في الاربعة عشر وقيل في السبعين وقيل غير
 ذلك وتمسك كل قائل بدليل جاء فيه ذكر ذلك العدد فاذا
 العلم وليس بلازم ان يطرد في غيره لاحتمال الاختصاص فاذا ورد
 الخبر كذلك وانضاف اليه ان يستوي الامر فيه في الكثرة المذكورة
 من ابتداءه الى انتهائه والمراد بالاستواء ان لا ينقص الكثرة المذكورة
 في بعض المواضع لان التزايد في الزيادة ههنا مطلوبة من باب اولي
 وان يكون مستند انتهائه الامر المشاهد او المسموع لا ما ثبتت
 بقضية العقل المرفى فاذا جمع هذه الشروط الاربعة وهي عدد كثير
 احوال العادة تواترهم وتوافقهم على الكذب ورووا ذلك عن مشايخهم
 من الابداء الى الانهاء وكان مستند انتهائهم الحسنى وانضاف الي
 ذلك ان يقبض خبرهم افادة العلم لسامع فها هو شرط
 تختلف افادة العلم عنده كان مشهورا فقط فكل متواتر مشهور
 من غير عكس وقد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت استلزمت
 حصول العلم وهو كذلك في الغالب لكن قد يختلف عن البعض
 لما في وقد وضع بهذا التقرير تعريف التواتر وخلافه قد يرد
 بلا حصر ايضا لكن مع فقد بعض الشروط او مع حصرها فوق الاربعة
 اي بثلاثة فصاعدا ما لم يجتمع شروط التواتر او بهما اي باثنين
 فقط او بواحد والمراد بقولنا ان يرد باثنين ان لا يرد باقل
 منها فان ورد باكثر في بعض المواضع من السند الواحد ايضا اذ لا

٢ قيل

في رواية اخرى ان شرط التواتر ان يروي الخبر
 عن خمسة او اكثر من مشايخهم في رواية اخرى
 فلو كان شرطه ثمانية او عشرة او عشرة
 المتواتر بانه لا يحددها حاصلا فيكون مقتضاها
 بقوله وانضاف الى آخره ونظيره قوله
 ثمانية وما جاء بهم كذا في نسخة اخرى
 مصدقها موصوفه وكانوا في نسخة اخرى
 على الذين كثروا في رواية اخرى
 كثر واولئك في رواية اخرى
 في رواية اخرى في نسخة اخرى
 وهو مروي في نسخة اخرى فاذا ورد
 من عدم رتبة لفظه ووجوده كانه
 مسموع

الاقول في هذا العلم يقضي على الاكثر فالاول المتواتر وهو المفيد
 للعلم اليقيني الفرضي فخرج النظري عما ياتي تقريره بشروط
 التي تقدمت واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا هو المعتمد
 في الخبر المتواتر يفيد العلم الفرضي وهو الذي يظطر الانسان
 اليه بحيث لا يمكن دفعه وقيل لا يفيد العلم الانظري وليس بشي
 لان العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعالي اذ النظر ترتيب
 امور معلومة او مظنونة يتوصل بها الى معلوم او مظنون وليس
 في العالي اهلية ذلك فلو كان نظرا لما حصل له ولا في هذا التقرير
 الفرق بين العلم الفرضي والعلم النظري اذ الفرضي يفيد
 العلم بالاستدلال والنظري يفيد كثر مع الاستدلال على
 الافادة وان الفرضي يحصل لكل سامع والنظري لا يحصل
 الا لمن له اهلية النظر وانما اهتمت بشروط التواتر في الاصل لانه
 على هذه الكيفية ليس من مباحث علم الاسناد اذ علم الاسناد
 يبحث فيه عن صحة الحديث او ضعفه ليحل به او يترك من حيث
 صدقته وبطلان وصيغ الاداء والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يحجب
 العمل به من غير بحث فائدة ذكر ابي الصلاح ان مثال المتواتر على
 التفسير المتفق يعز وجوده الا ان يدعي ذلك في حديث
 من كذب على متعمدا فليتواء مقعدة من النار وما ادعاه
 من العزة ثم وكذا ما ادعاه غيره من العدم لان ذلك انشاء
 من قبله الاطلاع على كثرة الطرق واحوال الرجال وصفاتهم الحقيقية
 لا بعد العادة ان يتواطؤوا على كذب او يحصل منهم اتفاقا
 ومن احسن ما يقرر به كون المتواتر موجودا ووجود كثرة
 في الاحاديث ان الكتب المشهورة المتداولة بايدي اهل العلم تنقل

3

وغربا المقطوع عندهم بصحة نسبتها الى مصنفها اذا اجتمعت
على اخراج حديث وتعددت طرقه تعدد احتميل العادة لولا
طوعهم على الكذب الا ان الشروط افاد العلم اليقيني بصحة نسبتها
الي قائله ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثيرة والثاني وهو اقل اقسام
الاحاد ماله طرق محصورة بالكثير من اثنين وهو المشهور عند
المحدثين سمي بذلك لوضوحه وهو المستفيض على رأي جماعة
من ائمة الفقهاء سمي بذلك لاستشاره من فاضل الماء يفيض فيضا
ومثلهم من غير بين المستفيض والمشهور بان المستفيض يكون
في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور اعلم من ذلك ومنهم من غابر
على كفيه افرى وليس من مباحث هذا الفن في المشهور يطلق على
ما خررهمنا وعلى ما اشتهر على الالسنة فيشمل ماله اسناد واحد
فضا عدل ولا يوجد له اسناد اصلا والثالث العزيز وهو ان
لا يرويه اقل من اثنين عن اثنين وسمي بذلك مقلدة وجوده واما
لكونه عزاي قوي لجبيته عن طريق افرى وليس شرط الصريح خلافه
لما راعه وهو ابو علي الجبائي من المعتزلة واليه يروي ابو عبد الله
في علوم الحديث حيث قال الصريح ان يرويه الصحابي
الزابل عندهم الجملة بان يكون له راويان ثم يتداوله اهل الحديث الي
وقتنا كالشهادة على الشهادة وصحة القايض ابو بكر بن العربي في شرح
البخاري بان ذلك شرط البخاري واجاب عما اورده عليه من ذلك
بجواب فيه نظر لانه قال فان قيل حديث الاعمال بالنيات فذلك يروى
عن عمر الاعلمة قلنا قد خطب به عمر على المنبر بحضرة الصحابة فلو لا
انهم يعرفونه لانكروا كذا قال وتعقب بانه لا يزوج من كونهم سلكوا
عنه ان يكونوا سمعوه من غيره وبان هذا الواسع في غير من في تفرد

هذا الحديث في الصحيحين
في الصحيحين

تفرد علقمة ثم تفرد محمد بن ابراهيم به عن علقمة ثم تفرد يحيى بن
سعيد عن محمد بن ابراهيم المعروف بالمعروف عند المحدثين وقد
وردت لهم متابعا لا يعتبر بها وكذا لا يزوج جوابه في غير حديث
عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان يكفي القاضي في بطلان
ما روي عنه شرط البخاري او حديث مذكور فيه وادعى ابن حبان
نقص دعواه فقال ان رواية اثنين عن اثنين التي ان يترجم
لا توجد اصلا قلت ان اراد ان رواية اثنين فقط عن اثنين
فقط لا توجد اصلا فيمكن ان يسلم واما صورة العزيز التي
خررها فهو جودة بان لا يرويه اقل من اثنين عن اقل من اثنين
قاله ما رواه البخاري من حديث ابي هريرة والشيخان من حديث
انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن احدكم حتى يكون
احب اليه من والده وولده الحديث ورواه عن انس قتادة
وعبد العزيز بن مزيه ورواه قيادة شعبة وسعيد
ورواه عن عبد العزيز بن اسمعيل بن علية وعبد الوارث ورواه
عن من جملة والرابع الغريب وهو ما تفرد به رواية شخص
واحد في اي موضع وقع التفرد به من السند على ما سينقسم
اليه الغريب المطلق والغريب النسبي وكلها اي الاقسام الاربعة
المذكورة سوي الاول وهو المتواتر احاد ويقال لكل واحد منها
خبر واحد وخبر الواحد في اللغة ما يروي به شخص واحد وفي
الاصطلاح ما لم يجمع فيه شروط التواتر وفيها اي في الاحاد المقبول
وهو ما يجب به العمل عند الجمهور وفيها المردود وهو الذي
لم يتحقق صدق الخبر به لتوقف الاستدلال بها اي بالاحاد على
البحث عن احوال رواها دون الاول وهو المتواتر فكل مقبول

سليم

لا فائدة القطع بصدق غيره بخلاف غيره من اخبار الاحاد لكن
 انما وجب العمل بالمقبول من الاثر اما ان يوجد فيها اصل
 صفة القبول وهو ثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد وهو
 ثبوت كذب الناقل او لا فالاول يغلب على الظن صدق الخبر وثبوت
 صدق ناقله فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن كذب الخبر وثبوت
 كذب ناقله فيطرأ والثالث ان وجدت قرينة تلحقه باحد
 القسمين التحق والافيتوقف فيه واذا توقف عن العمل به صار
 كالمردود لا لثبوت صفة الرد بل لكونه لم يوجد فيه صفة توجب
 القبول والله اعلم وقد يقع فيها اي اخبار الاحاد المنقصة
 الى مشهور وعزيز وغريب ما يفيد العلم النظري بالقرائن على
 المختار خلافا لما ابي ذلك والخلاف في التحقيق لفظ لان من
 جوز اطلاق العلم قيده بكونه نظريا وهو الحاصل من الاستدلال
 ومن ابي الاطلاق اخص لفظ العلم بالمقالات وما عداه عند ظني
 لكنه لا ينفي ان ما احتج بالقرائن ارجح مما خلا عنها والخبر المختص
 بالقرائن انواع منها ما اخرج الشيخان في صحيحهما مع سبع سنن
 فانه احتج به قرائن من اجل التماس في هذا الشأن وتقدم ما به تميز
 الصحيح من غيره على غير ما وتلقى العلماء الكتابية بالقبول وهذا
 التلقي وحده اقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القائمة عن
 التواتر الا ان هذا يختص بما لم ينتقد احد من الحفاظ ما وقع
 في الكتابين وبما يقع التخالف بين مذوليه مما وقع في الكتابين
 حيث لا ترجيح للاستحالة ان يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من
 غير ترجيح لاحدهما على الاخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم
 صحته فان قبل انما اتفقوا على وجوب العمل به لا يصدق منه عناه وسند

وبما يقع التماس
 الى التماس في

عما

سند الشيخ انهم متفقون على وجوب العمل بكل ما لم يخرج
 الشيخان فلم يبق للصحيحين في هذا منزلة والاجماع حاصل على ان
 لهما منزلة فيما يرجع الى النفس الصفة ومن صرح بافادته ما خرج الشيخان
 العلم العلم النظري الاستدلال ابو اسحق الاسفرائيني ومن امته
 الحديث ابو عبد الله المحمدي الشافعي وابو الفضل بن طاهر
 وغيرهما ويحتمل ان يقال المنزلة المذكورة كون احاديثهما اصح
 الصحيح ومنها المشهور اذا كانت له طرف من بيانته سالمة عن
 ضعف الرواية والعلل ومن صرح بافادته العلم النظري الاستدلال
 ابو منصور البغدادي والاستدلال ابو بكر بن فورك وغيرهما
 ومنها المسلسل بلائحة الحفاظ المتقين حيث لا يكون غريبا
 الحديث الذي يرويه احمد بن حنبل مثالا ويشترك فيه غيره
 عن الشافعي ويشترك فيه غيره عن مالك بن انس فانه يفيد
 العلم عند سماعه بالاستدلال من جهة جلالته وراتبه وان
 فيهم من الصفات اللائقة الموجبة للقبول ما يقع مقام العدد
 الكبير من رده ولا يشك من له ادنى عارسة بالعالم
 واخبار الناس ان ما لا مثالا لوشافعي بخبره انه صارق فيه
 فاذا انضاق اليه من هو في تلك الدرجة ازدا قوة وبعد
 ما يخشى عليه من السهو وهذه الانواع التي ذكرناها لا يحصل العلم
 لصدق الخبر منها الا للعالم بالحديث المتبحر فيه العارف
 باحوال الرواية المطعم على العمل وكون غيره بحيث لا يحصل له
 العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينفي
 حصول العلم للمتبحر المذكور والله اعلم ومحصل الانواع الثلاثة
 التي ذكرناها ان الاول يختص بالصحيحين والثاني بالاطراف

متعددة والثالث بارواه الائمة ويمكن اجتماع الثلاثة في حديث واحد فلا يبعد حينئذ القطع بصدقه والله اعلم ثم الغريبة اما ان تكون في اصل السند اي في الموضع الذي يدور الاسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه الصحابي او لا تكون كذلك بان يكون التفرّد في اثنائه كان يرويه عن الصحابي اكثر من واحد ثم يتفرّد بروايته عن واحد منهم شخص واحد فالاول الفرد المطلق كحديث النخعي عن بيع الوكاك وعن حنيفة تفرّد به عبد الله بن دينار عن ابي عمر وقد يتفرّد به راو عن ذلك المتفرّد كحديث شعب الايمان تفرّد به ابو صالح عن ابي هرون وتفرّد عن ابي صالح عبد الله بن دينار وقد ايسر التفرّد في جميع روايته او اكثرهم وفي مسند البرزاري فيه عدد والجهر الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك والثاني الفرد النسبي سمي نسبيا لكون التفرّد فيه حصل بالنسبة الى شخص واحد وان كان الحديث في نفسه مشهورا وبقي اطلاق الفردية عليه لان الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا لان اصل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلة فالفرد اكثر ما يطلقون على الفرد المطلق والغريب اكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث اطلاق الاسم عليهما واما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون في المطلق والنسبي تفرّد به فلان واغرب به فلان وقريب من هذا الاختلافهم في المنقطع والمرسل هلها يتغيران او لا فالكثر الحديثين على التقاير لكنه عند اطلاق الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الارسل فقط فيقولون ارسله فلان سواء كان ذلك مرسل

حديث شعب الايمان وهو الايمان بضع وسبعون شعبة فافضلها قول الرازي وادناه امانة الرازي عن طريق البخاري شعبة في الايمان على ما ذكر

المرسل هلها يتغيران او لا فالكثر الحديثين على التقاير

عن ابي هرون وتفرّد عن ابي صالح عبد الله بن دينار وقد ايسر التفرّد في جميع روايته او اكثرهم وفي مسند البرزاري فيه عدد والجهر الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك والثاني الفرد النسبي سمي نسبيا لكون التفرّد فيه حصل بالنسبة الى شخص واحد وان كان الحديث في نفسه مشهورا وبقي اطلاق الفردية عليه

المرسل هلها يتغيران او لا فالكثر الحديثين على التقاير

مرسل ام لا ينقطع او من ثم اطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع الاسم من حيث استعماله على كثير من الحديثين انهم لا يفرقون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما مرنا وقل من نبه على النكتة في ذلك والله اعلم وخبر الاحاد ينقل عدل تام الضبط متصل السند غير محلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته وهذا اول تقسيم لقبول الى اربعة انواع لانه اما ان يشتمل من صفات القبول على علاها او لا الاول الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبر ذلك القصور لكثرة الطرق فهو الصحيح ايضا لكنه لا لذاته وحيث لا جبر ان فهو الحسن لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن ايضا لكن لا لذاته وقدم الكلام على الصحيح لذاته لعلو رتبته والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوي والمروءة والمراد بالتقوي اجتناب الاعمال السيئة من شرك او فسق او بغي والضبط ضبط صدر وهو ان يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء وضبط كتاب وهو صيانه لذاته منذ سمع فيه وقصده في يوردي منه وقيده بالتام اشارة الى الرتبة العليا في ذلك والمثقل ما سلم اسناده من سقط فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من سيحده والسند تقطع تعريفه والمثقل لغة ما فيه علة واصطلاحا ما فيه علة خفية قادمة والشاذ لغة المنفرد واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي من هوارجح فيه وله تفسير اخر وسيأتي تنبيه قوله وخبر الاحاد كالجنس وباية قيوده كالفصل وقوله ينقل عدل احتراز عما ينقله غير العدل وقوله هو يسي فضلا يتوسط بين المبتداء والخبر يؤذن بان ما بعده خبر عما قبله وليس بنعت له قوله لانه لا يخرج ما يسي

المرسل هلها يتغيران او لا فالكثر الحديثين على التقاير

صحيحاً بام خارج عنه كاتعد ويتفاوت رتبة اي رتبة الصحيح
بسبب تفاوت هذه الاوصاف المقضية للتصحيح في القوة
فانها لما كانت مفيدة لخلية الظن الذي عليه مدار الصحة
اقتصت ان يكون لها درجتا بعضا فوق بعض بحسب الامور
المقوية واذ كان كذلك فما يكون رواية في الدرجة العليا من
العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح كان
اصح ما دونه في الرتبة العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض
الائمة انه اصح الاسانيد كالزهري عن سالم بن عبد الله عن عبد
الله بن عمر عن ابيه وكحمد بن سيرين عن عبيدة بن عمر عن
علي وكالا عن ابي ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابي مسعود
ودونها في الرتبة كرواية يزيد بن عبد الله بن ابي بردة عن
جده عن ابيه ابي موسى وكحمد بن سلمة عن ثابت عن
انس ودونها في الرتبة كهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة
رضي الله عنه وكالعلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة
فان الجميع يشملهم اسم العدالة والضبط الا ان الرتبة الاولى
من الصفات المرجحة ما يقتضي تقديم روايتهم على التي تليها
وفي التي تليها من قوة الضبط ما يقتضي تقديمها على الثالثة وهي
مقدمة على رواية من يعد ما يتفرع به حسنا كحمد بن اسحق
عن عامر بن عمر عن جابر وعمر بن شعيب عن ابيه عن جده
وقس على هذه المراتب ما يشكها والمرتبة الاولى هي التي
اطلق عليها بعض الائمة انها اصح الاسانيد والمعتمد عدم
الاطلاق لترجيح معينة منها نعم بسفاد من مجموع ما اطلق
الائمة عليه ذلك ارجحته على ما يطلقوه ويلحق بهذا

التفاضل

بهذا التفاضل ما اتفق الشنخا على تخرجه بالنسبة الى
ما انفرد به احدها وما انفرد به البخاري بالنسبة الى ما انفرد به
مسلم الاتفاق العلماء بعدهما على تلقي كتابيهما بالقبول واختلاف
بعضهم في ايهما ارجح في التفضل عليه ارجح من هذه الحديث عالم
يتفقا عليه وقد مر في الجهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة ولم
يوجد عن احد التفرع بنقيضه واما ما نقل عن ابي علي النسائي
انه قال ما سمعت ابي عبد الله ارجح من كتاب مسلم فلم يصح بكونه
ارجح من صحيح البخاري لانه اغان في وجود كتاب ارجح من كتاب
مسلم اذ لم ينفى اغانه ما يقتضيه صيغة افعل من زيادة صحة في
كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة يمتاز بتلك الزيادة عليه
ولم ينف الزيادة المساواة وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة
انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك فيما يرجع الى حسن
السياق وجودة الوضع والترتيب ولم يفرح احد منهم بان ذلك
راجع الى الاصلية ولو افضوا به لرد عليهم شاهد الوجود فان
الاصح التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري اتممتها
في كتاب مسلم وشروطه فيها اقوى واشد واما رجحانه من حيث
الاتصال فلا شرط له ان يكون الراوي قد ثبت له لقاً من روي
عنه ولو مرة وكفى مسلم بمطلق العمارة والنزاع البخاري بانه
يحتاج ان لا يقبل العنقنة اصلاً وما الرصد ليس بلازم لان الراوي
اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجري في روايته احتمال ان لا يكون الراوي
قد سمع لانه يلزم من حيث جويانه ان يكون مدلساً ومسلطاً مفروضة
في غير المدلس واما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلان الرجال
الذين تكلم فيهم من رجال مسلم اكثر عدداً من الرجال الذين تكلم فيهم من

واستد

رجال البخاري مع ان البخاري لم يكن من خراج حديثهم بل غالبهم من
 شيوخه الذين اخذ عنهم وما روى حديثهم بخلاف مسلم في الامرين
 واما رجاؤه من حيث عدم الشذوذ والاعلال فلان ما انتقد
 على البخاري من الاحاديث اقل عدد ما انتقد على مسلم هذا
 مع اتفاق العلماء على ان البخاري كان اجل من مسلم في العلوم واعرف
 بصناعة الحديث وان مسلما تلميذه وخريجيه ولم يزل يستفيد
 منه ويتبع آثاره حتى قال الدارقطني لولا البخاري لما راج مسلم
 ولا جاء ومن ثم اي من هذه الحشية وهي ارجحية شرط البخاري
 على غيره قدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة في الحديث
 ثم صحيح مسلم لمشاركة للبخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه
 بالقبول ايضا سوى ما عُلِّلَ ثم يقدم في الارجحية من الاصححة ما وافقه
 شرطها لان الملاءمة وانما هما مع باقي شروط الصحيح وروايتها قد حصل
 الاتفاق على القبول بتعدد يلزم بطريق اللزوم فهم مقدمون
 على غيرهم في رواياتهم وهذا اصل لا يخرج عنه الا بدليل فان كان
 الخبر على شرطها معاكسا دون ما اخرج مسلم او غيره من
 على شرط واحد ما فيقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده
 وتبع الاصل كل منهما فخرج لنا من هذا ستة اقسام يتفاوت
 درجاتها في الصحة ثم قسم سابع وهو ما ليس على شرطها اجتماعا
 وانفرادا وهذا التفاوت اغا هو بالنظر الى الحشية المذكورة
 اما لو رجع في ما هو فوق باور اخري يقتضي الترجيح فانه يقدم
 على ما فوق اذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا لما لو كان الحديث
 عند مسلم مثلا وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكنه حفته فنية
 صار لا يفيد العلم فانه يقدم على الحديث الذي خرج به البخاري

الحديث
 لقد

درجاتهم
 درجاتها

8
 البخاري اذا كان فردا مطلقا وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من
 ترجمة وصفت بكونها اصح الاسانيد كما لا يخفى نافع عن ابن عرفة
 يقدم على ما انفرد به احدثا مثلا لا سيما اذا كان في اسناده من فيه مقال
 فان خف الضبط اي قل يقال خف القوم خفوا قلوا والمراد من
 بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح من الحسن لذاته لا يشترط خارج وهو
 الذي يكون حسنه بسبب الاعتقاد نحو حديث المستور اذا اعتقد
 طريقه وخرج باسقاط بلاه الاوصاف الضعيف وهذا القسم من الحسن
 مشترك للصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه في الرتبة ومثابه
 له في انقسامه الى مراتب بعضها فوق بعض وبكثرة طرق يفتح
 وانما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق لان للصورة المجموعة قوة تجبر
 القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح ومن ثمة
 يطلق الصحة على الاسناد الذي يكون حسنا لذاته وانفرد اذ تعدد
 وهذا حيث ينفرد الوصف فان جمعا اي الصحيح والحسن في وصف
 واحد كقول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فللتردد الحاصل من
بعضها ان قل هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها وهذا
 حيث يحصل منه التقيد بتلك الرواية وعرف بهذا جواب من اسكل
 بالجمع بين الوصفين فقال الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين
 اثبات لذلك القصور ونفيه ومحصل الجواب ان تردد ائمة الحديث
 في حال ناقلة اقبض للمجتهدين لا يصفه بل احمد الوصفين فيقال فيه
 حسن باعتبار وصفه عند قبح صحيح باعتبار وصفه عند قبح وغاية
 ما فيه انه حذف منه حرف التردد لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا
 كما يحذف حرف العطف من الذي تعدد وعلى هذا فما قيل فيه حسن
 صحيح دون ما قيل فيه صحيح لان الجمع اقوي من التردد وهذا حيث

طرقه

استشكل

حصل التفرّد والأيّ اذ لم يحصل التفرّد فاطلاق الوصفين معا على
 الحديث يكون باعتبار اسنادين احدهما صحيح والاخر حسن
 وعلى هذا ما قبل فيه حسن صحيح فو ما قبل فيه صحيح فقط اذا كان
 فردا لان كثرة الطرق تقوي فان قيل قد مرّح الترمذي بان شرط الحسن
 ان يروي من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب
 لانعرف الا من هذا الوجه فالجواب هو ان الترمذي لم يعرف
 الحسن مطلقا وانما عرف بنوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول
 فيه حسن من غير صفة اخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث
 حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح
 غريب وتعرفه انما وقع على الاول فقط وعبارته توشد الي
 ذلك حيث قال في اخر كتابه وما قلنا في كتابنا حديث حسن فانما
 اردنا به حسن اسنادا عندنا وكل حديث يروي لا يكون راو
 مترا بكذب ويروي من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا
 فهو عندنا حديث حسن فعرف بهذا انه انما عرف الذي هو يقول
 فيه حسن فقط اما ما يقول فيه حسن صحيح او حسن غريب
 صحيح غريب فلم يُخرج على تعريفه كالم يُخرج على تعريف ما يقول
 فيه صحيح فقط او غريب فقط وكأنه ترك ذلك استغناء عن تعريفه
 عند اهل الفن واقصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه حسن
 فقط اما الغرضه واما لانه اصطلاح جديد ولذلك قيده بقوله
 عندنا ولم ينسبه الى اهل الحديث كما فعل الخطابي وبهذا الترتيب
 يندفع كثير من الايرادات التي طال البحث فيها ولم يسفر وجه حيلها
 والله الحمد على الهم وعلمه وزيادة رواهما اي الصحيح والحسن
 مقبولة ما لم تقع منافيه لرواية من هو اوثق مما لم يذكر تلك

من صحيح
 وفي بعض
 من صحيح

9
 تلك الزيادة لان الزيادة اما ان تكون لانتفاء بعضها وبين رواية عن
 لم يذكرها فانه تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي يتفرّد به
 الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره ولما ان تكون منافيه بحيث يلزم من
 قبولها رد الرواية الاخرى فلهذا تقع الترجيح بينها وبين معارضها
 فيقبل الجميع ويرد المروج واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول
 الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا يتأتى ذلك على طريق الحديثين
 الذين يشترطون في معنى الصحيح ان لا يكون شاذا فيفسرون الشذوذ
 بخالفه الثقة من هو اوثق منه والعجب من اغفل ذلك مطلقا منهم
 مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حديث الصحيح وكذلك الحسن
 والمنقول من ائمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى
 بن القطان واحمد بن حنبل ويحيى بن معمر وعلي بن المدني
 والبخاري وابي رزعة الرازي وابي حاتم والفسائي والدارقطني
 وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن احد
 منهم اطلاق قبول الزيادة واعجب من ذلك اطلاق كثير من الشافعية
 لزيادة الثقة مع ان نفي الشافعية يدل على غير ذلك فانه
 قال في اثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط ما نصّه ويكون
 اذا شك احد من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه انقص
 كانه في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه ومتى خالف ما وصف امر
 ذلك بحديثه انتهى كلامه ومقتضاه انه اذا خالف فوجد حديثه ازيد
 امر ذلك بحديثه فدل على ان زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا
 وانما تقبل من الحفاظ فانه اعتبر ان يكون حديث هذا المخالف انقص
 من حديث من خالفه من الحفاظ وجعل نقصان هذا الراوي
 من الحديث دليلا على صحة حديثه لانه يدل على تحريم وجعل ما عدا ذلك

مضاجدينه فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده مقبولة
مطلقا لم تكن مفرقة بحديث صاحبها والله اعلم فان خولف
اي الراوي يارحم منه لمزيد ضبط او كثرة عدد او غير ذلك من
وجوه الترجيحات فالراجح يقال له المحفوظ ومقابل له وهو المروج
يقال له الشاذ مثال ذلك ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه
من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن
عباس رضي الله عنهما ان رجلا توفي في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولم يدع وارثا الا مولا هو اعتقه الحديث وتابع ابن
عيينة على وصلة ابن جريج وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه
عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال ابو حاتم لفظ
حديث ابن عيينة انه لم يسمع حماد بن زيد من اهل العدالة والضبط
ومع ذلك نصح ابو حاتم رواية من هم اكثر عددا منه وعرف من
هذا التقرير ان الشاذ ما رواه المقلون مخالفا لمن هو اولى منه وهذا
هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح وان وقعت
المخالفة مع الضعيف فالراجح يقال له المعروف وسماه
المكرر مثاله ما رواه ابن ابي حاتم من طريق حبيب بن حبيب
وهو اخو حفصة بن حبيب الزيات المقرئ عن ابي اسحق عن العيزار
بن حريث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من
اقام الصلوة واتي الزكوة وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة
قال ابو حاتم هو منكر لانه غيره من الثقات رواه عن ابي اسحق
موقوفا وهو المعروف وعرف بهذا ان يبي الشاذ والمكرر
عوما وخصوصا من وجه لا يبينها اجتماعا في اشتراط المخالفة
وافترقا في ان الشاذ رواية ثقة او صدوق والمكرر رواية

10
رواية ضعيف وقد غفل من سوي يبينها والله اعلم وما تقدم ذكر
من الفرق النسبية ان وجد بعد ذلك كونه فذا قد وافقه غيره فهو
المتابع يكسر الواحدة والمتابعة على مراتب ان حصلت للراوي نفسه
فهي التامة وان حصلت لشخصه فمن فوق فهي القاصرة وليستفاد
منها التقوية مثال المتابعة التامة ما رواه الشافعي في الام عن مالك
عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال
ولا تقطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلثين فهذا الحديث
بهذا اللفظ ظن ان الشافعي تقرب به عن مالك فعدوه في غائبه
لان اصحاب مالك رواه عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم
فاقدروا له كفى وجدنا الشافعي متابعا وهو عبد الله بن مسلمة القتيبي
كذلك اخرجه البخاري عنه عن مالك وهذه متبعة تامة ووجدنا
له ايضا متبعة قاصرة في صحيح ابن حزم من رواية عامر بن محمد عن
ابيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ فاكلوا ثلثين وفي صحيح مسلم
عن ابن عمر عن ابي عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ فاقدروا ثلثين
وللاقتصار في هذه المتابعة سواء كانت تامة او قاصرة على اللفظ بالو
جاءت بالمعنى لكفى لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابي وان
وجد متن يروي من حديث صحابي اخر يشبهه في اللفظ والمعنى
او في المعنى فقط فهو الشاهد ومثاله في الحديث الذي قدمناه ما رواه
النسائي من رواية محمد بن حسن عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
فذكر في مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء فهذا باللفظ
واما بالمعنى فهو ما رواه البخاري من رواية محمد بن زيد عن ابي هريرة بلفظ
فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلثين وخص قوم المتابعة بمحصل

باللفظ سواء كان رواية ذلك الصحابي ام لا والشاهد بما يحصل بالمعنى
كذلك وقد يطلق المتابعة على الشاهد بالعكس والامر فيه سهل
واعلم ان تتبع الطرق من الجوامع والمسايد والاجزاء لذلك الحديث
الذي يظن انه قد يجمع هله متابع اولاهو الاعتبارية وقول ابن
الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد قد يوجب ان الاعتبار
قسم لها وليس كذلك بل هو هيئة التوصل اليها وجميع ما تقدم من قبيل
المقبول يحصل فائدة تقسيمه باعتبار مراتبه عند المعارضة ثم المقبول
ايضه الى معول به وغير معول به لانه ان سلم من المعارضة اي لم يأت
خبر بضادة فهو الحكم وامثلة كثيرة وان عورض فلا يخلو اما ان يكون
معارضة مقبولا مثله او يكون مردودا فالثاني لا اثر له لان القوي لا يؤثر
فيه مخالفة الضعيف وان كانت المعارضة بمثل فلا يخلو اما ان يكون
الجمع بين مدلوليها بخير تحسيف او لا فان امكن الجمع فهو النوع الذي
بمختلف الحديث ومثله ابن الصلاح بحديث لا عدوي ولا طيرة مع
حديث فر من المجزوم فرار من الاسد وكلاهما في الصحيح فظاهرها
التعارض ووجه الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تعدي بها
الله سبحانه وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصالح سببا لعدائه
مرضه ثم قد يختلف ذلك عن سببه كما في غيره من الاسباب
كذا جمع بينهما ابن الصلاح بتعالف غيره والاولي في الجمع بينهما ان يقال
ان نفيه صلى الله عليه وسلم للعدوي باق على عمومه وقد عرفت
صلى الله عليه وسلم لا يعدي شئ شيئا وقوله صلى الله عليه وسلم لمن
عارضه بان البعير الاجرب يكون في الابل الصحيحة فيخالطها فتجرب
حيث رد عليه بقوله فمن اعدي الاول يعني ان الله سبحانه وتعالى
ابتداء ذلك في الثاني كما ابتداء في الاول واما الامر بالقرار من المجزوم

المجذوم فمن باب سد الذرائع لئلا يتفق الشخص الذي يخالطه شئ
من ذلك بتقدير الله ابتداء لابل العدوي فيقع في الحرم فام يتجنبه
جسم المادة والله اعلم وقد صنف في هذا النوع الساق في رحمة الله
كتاب اختلاف الحديث لكنه لم يقصد استيعابه وصنف فيه بعد
ان قتيبة والطحاوي وغيرهما وان لم يكن الجمع فلا يخلو اما ان يعرف
التاريخ او لا فان عرف فنبت المتأخر به او بامرجه منه فهو الناسخ
والاخر المنسوخ والنسخ رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه والنا
سخ ما دل على الرفع المذكور وتسمية ناسخا مجاز لان النسخ في الحقيقة
هو الله تعالى ويعرف النسخ بامور امرها ما ورد في النص الحديث بزيادة
في صحيح مسلم كنت نبيكم عن زيارة القبور الا فرور وها فانها
تذكر الاخرة ومنها ما يخرج الصحابي بانه متأخر كقول جابر كان
اخر الامر بيني وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء وما
مسته النار فخرجه اصحاب السنن ومنها ما يعرف بالتاريخ
وهو كثير وليس منها ما يروي به الصحابي المتأخر الاسلام معارضا
نسخ عليه لاحتمال ان يكون سمعه من صحابي اخر اقدم من المتقدم
المذكور او مثله فارس له لكن ان وقع النص بحديثه من النبي صلى
الله عليه وسلم فيجب ان يكون ناسخا بشرط ان يكون لم يتخل عن النبي
صلى الله عليه وسلم شيئا قبل اسلامه واما الاجماع فليس بناسخ
بل يدل على ذلك وان لم يعرف التاريخ فلا يخلو اما ان يكون ترجيح احدهما
على الاخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن او بالسناد او لا
فان امكن الترجيح تعين المصير اليه والا فلا فصار ما ظاهره التقاضي
واقعا على هذا الترتيب للجمع ان امكن فاعتبار النسخ والمنسوخ
فالترجيح ان تعين ثم التوقف عن العمل باحد الحديثين والتعير

بالتوقف اولى من التغير بالساقط لان خفاء ترجيح احدهما على الاخر
 انما هو بالنسبة للعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي
 عليه والله اعلم ثم المردود وموجب الرد اما ان يكون بسقط من اسناد
 او طعن في راو على اختلاف وجوه الطعن اعني ان يكون لامر
 يرجع لادبانه الراوي او الى ضبطه بالسقط اما ان يكون من مبادي
 السند من تصرف مصنف او من اخره اي الاسناد بعد التابعي
 او غير ذلك فالاول المعلق سواء كان الساقط واحدا او اكثر و
 بينه وبين المحض الا ان ذكره عموم وخصوص من وجه ففي حيث
 تعريف المحض بانه سقط منه اثنان فصاعدا يجتمع مع بعض
 صور المعلق ومن حيث تقييد المعلق بانه من تصرف المصنف
 من مبادي السند يفرق منه اذهوا من ذلك ومن صور المعلق
 ان يحذف جميع السند ويقال مثالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومنها ان يحذف الاصحابي او التابعي والصحابي معا ومنها
 ان يحذف من حديثه ويضيفه الي من فقه فان كان من فقه شيخنا
 لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى تخليفا او لا والصحيح
 هذا التفصيل فان عرف بالنسخ والاستقراء انه فعل ذلك مدس
 قضى به والا فتعلق واذا ذكر التعليق في قسم المردود للجهل
 بحال المحذوف وقد عجم بجملة ان عرف بان يبيح مستي من وجه اخر
 فان قال جميع من احذق ثقات جاءت مسئلة التعديل على الارام
 وعند الجمهور لا يقبل حتى يبيح لكن قال ابن الصلاح هنا ان وقع الحذف
 في كتاب الترتيب صحة كالبخاري فما روي فيه بالجمع دل على انه ثبت
 اسناده عنده وانما حذف لغيره من الاعراض وما روي فيه بغير
 الجمع فيه مقال وقد اوضحنا امثلة ذلك في النكت على ابن الصلاح

12
 الصلاح والثاني وهو ما سقط من اخره من بعد التابعي هو المرسل صورة
 ان يقول التابعي سواء كان كبيرا او صغيرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا او فعل كذا او فعل بحضرة كذا او نحو ذلك واذا ذكر في قسم المردود
 للجهل بحال المحذوف لانه يحتمل ان يكون صحابيا ويحتمل ان يكون تابعيا
 وعلى الثاني يحتمل ان يكون ضعيفا ويحتمل ان يكون ثقة وعلى الثاني
 يحتمل ان يكون حمل عن صحابي ويحتمل ان يكون حمل عن تابعي اخر وعلى
 الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدا اما بالتحويل العقلي فالمراد بالمراد
 له واما بالاستقراء فالمراد ستة او ابي سبعة وهو اكثر مما وجد من رواية
 بعض التابعين عن بعض فان عرف عادة التابعي انه لا يرسل الا عن
 ثقة فذهب جمهور الحديثين الى التوقف لبقاء الاحتمال وهو احد قولي
 احمد وثانيهما وهو قول المالكيين والكوفيين يقبل مطلقا وقال الشافعي
 يقبل ان اعتضد بحديثه من وجه اخر يثبت الطريق الاولي مسندا كان
 او مرسل لا يترجح احتمال كون المحذوف ثقة في نفس الامر ونقل ابو بكر
 بن ابي شيبة في الحنفية وابو الوليد الباجي من المالكية ان الراوي اذا كان
 يرسل عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسل اتفاقا والقسم الثالث من اقسام
 السقط من الاستناد ان كان باثنين فصاعدا من التولي فهو المحض والا
 فان كان السقط باثنين غير متواليين في موضعين مثلا فهو المنقطع وكذا
 ان سقط واحد فقط او اكثر من اثنين لكن بشرط عدم التولي ثم ان السقط
 من الاسناد قد يكون واضحا يحصل الاشتراك في معرفته لكون الراوي
 مثالا لم يعاصر من روي عنه او يكون خفيا فلا يدركه الا الائمة الحديث المطلق
 على طرف الحديث وعلى الاسناد فالاول وهو الواضح يدركه بعد التلاقي

بين الراوي وشيخه بكونه لم يدرك عصره او ادركه لكنه لم يجتمعوا وليست له
منه اجارة ولا وجادة ومن ثم اصبحت التواريخ لتضمنة تحوير مواليذ الرواة
ووفياتهم واوقات طلمهم وارتحالهم وقد افترق اقوام ادعوا الرواية
عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم والقسم الثاني وهو الخفي المدلس
بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه به واستفاق من الدلس
بالتحريك وهو اختلاط الظلال سمي به لاشتراكها في الخفاء ويرد المدلس
بصيغة من ضيع الاداء يحتمل وقوع اللقي بين المدلس ومن اسند عنه كعن
وكذا قال ومتى وقع بصيغة صريحة لا تجوز فيها كاذبا وحكم من
ثبت فيه التدليس اذا كان عدلا ان لا يقبل منه الا ما صرح بالتحدث على الاصح
وكذا المرسل الخفي اذا صدر من معاصر لم يلق من حدث عنه بل بينه وبينه
واسطه والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق حصل شرحه بما ذكره هنا
وهو ان التدليس يختص بمن روي عن عرف لقائه اياه فاما ان عامه ولم
يعرف انه لقيه فهو المرسل الخفي ومن ادخل في تعريف التدليس العامة ولو غير
لحق لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة بينهما وبين ان عبا
اللقي في التدليس روى العامة وحدها لا بد منها طباق اهل العلم بالحديث
على ان رواية الخضر ميث كابي عثمان النهدي وقبسي بن ابي حازم عن النبي
صلى الله عليه وسلم من قبل الارسل لان قبيل التدليس ولو كان مجرد العامة
يلتفى به في التدليس كان هو كاذب مدلسين لانهم عاموا النبي صلى الله
عليه وسلم قطعوا وكما لم يعرف هل لقوه ام لا ومتى قال باشرط اللقاء في
التدليس الامام الشافعي وابوبكر البرار وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه
وهو المعتمد ويعرف عدم الملاقة باخباره عن نفسه بذلك او يجوز امام

13
امام مطلع ولا يكفي ان يقع في بعض الطرق زيادة راويناها لاحتمال ان يكون
من الزيد ولا يحكم في هذه الصورة بحكم كلي لتعارض احتمال الاتصال والافتراق
وقد صنف فيه الخطيب كتاب التفصيل بلهم المراسيل وكتاب الزيد في
متصل الاسانيد وانتهت ههنا اقسام حكم اساقط من الاسناد في الطعن
يكون بعشرة اشياء بعضها اشدي في القدح من بعض خمسة منها يتعلق
بالعدالة وخمسة يتعلق بالضبط ولم يحصل الاعتناء بتمييز احد القسمين
من الاخر لصلحة اقتضت ذلك وهي ترتيبها على الاشد فالاشد في حجب
الروي على سبيل التدليس لان الطعن امان يكون كذب الراوي في الحديث النبوي
بان يروي عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يقله متعمدا لذلك او تهمة
بذلك بان لا يروي ذلك الحديث الا من جهته ويكون مخالفا للقواعد المعلومة
وكذا من عرف بالكذب في كلامه وان لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي
وهذا من الاول او خشي غلظه اي كثرة او غفلة عن الاتقان او فسق
بالعمل والقول مما لا يبلغ الكفر وبينه وبين الاول عموم وخصوص وانما افرق
لانه القدح به اشدي في هذا الفن واما الفسوق بالمعتقد فسيأتي
بيانه او وجهه بان يروي على سبيل التوضيح او مخالفة للنقات او جهالة
بان لا يعرف فيه تعديل ولا تخرج مبيى او بدعة وهي اعتقاد ما احدث
على خلاف المعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم كاجازة بل بنوع شبهة
او سوء حفظه وهي عبارة عن كايكون غلظه اقل من اصابتة والقسم
الاول وهو الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي هو الموضوع و
الحكم عليه بالوضع لانه هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع اذ قد يصدق الكذب
لكي لاهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك وانما يقوم بذلك منهم من يكون

اطلاعه تاما وذهنه ثاقبا و فهمه قويا ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك محكمة
وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العيد كفى لا يقطع بذلك
لاحتمال ان يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى و فهم منه بعضهم انه لا يعمل بذلك
الاقرار اصلا وليس ذلك مرادة وانما نفي القطع بذلك ولا يلزم من نفي
القطع نفي الحكم لان الحكم يقع بالظن الغالب وهو هذا كذلك وولاد ذلك
لما سأل قتل المقر بالقتل ولا رجم المعتبر بالزنا الاحتمال ان يكونا كاذبين
فيما اعترفاه ومن القرائن التي يدرك بها الوضع ما يؤخذ من حال
الراوي كما وقع لما عوف بن احمد انه ذكر بحضرة الخلاف في كون الحسن
سمع من ابي هريرة او لا فساق في الحال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال سمع الحسن من ابي هريرة وكما وقع لحيات ابن ابراهيم حيث دخل
علي المدي فوجده يلعب بالجماع فساق في الحال اسنادا الى النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم انه قال لا تسبوا الا في حق او نفي او عار او جناب فزار
في الحديث او جناب فعرف المدي انه كاذب كاجله فامر بذيخ الجماع ومما
ما يؤخذ من حال المروي كان يكون مناقضا لنص القرآن والسنة النبوية
او الاجماع القطعي او مرجح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التاويل فخر
المروي تارة يخترع الواضع وتارة ياخذ كلام غيره كبعض السلف
الصالح او قدماء الحكماء او الاسرائليات او ياخذ حديثا ضعيفا الاسناد
فيركبه اسنادا صحيحا البروج والحامل الواضع على الوضع اما عدم الدين
كالزنادقة او غلبة الجهل كبعض المتعبددين او فرط العصبية كبعض
المقلدين او اتباع هوى بعض الرؤساء او الاعراب لقصد الاشهار
وكل ذلك حرام باجماع من يعتد به الا ان بعض الكرامية وبعض المتصوفة

١٢
المتصوفة نقل عنهم اباحة الوضع في التزويج والترهيب وهو خطأ
من فاعله نشاء عن جهل لان التزويج والترهيب من جملة الاحكام
الشرعية والتفصوا على ان تعمد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم
من الكبائر وبالغ ابو محمد الجويني ف كفر من تعمد الكذب على النبي
صلى الله عليه وسلم والتفصوا على تحريم رواية الموضوع الامر فوا
بيانه لقوله صلى الله عليه وسلم من حدث عني بحديث يرى
انه كذب فهو واحد الكاذبين اخرجه مسلم والقسم الثاني من اقسام
المرود وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب هو المروك
والثالث المنكر على رأي من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة وكذا الرابع
والخامس في فحش غلطه او كثرة غفلة او ظهروا فسقا فحديثه
منكر في الوهم وهو القسم السادس وانما اخرج به بطول الفصل
ان اطلع عليه اي على الوهم بالقرائن الدالة على وهم رواية من وصل
موسى او مسطوح وادخل حديث في حديث او نحو ذلك من
الاشياء القارحة ويحصل معرفة ذلك بكثرة التبع وجمع الطرق
في هو العلل وهو من اغنى انواع علوم الحديث وادقها واليقع
به الا من رقه الله ففهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب
الرواية وملازمة قوة بالاسانيد والمسون ولهذا لم يتكلم فيه الا قليل
من اهل هذا الشأن كعلي بن المدني واحمد بن حنبل والبخاري
وعقوب بن ابي شيبة وابي حاتم وابي ذرعة والدارقطني وقد
يقصر عبارة المعلل عن اقامة الحجج على دعواه كالصيرفي في نقد
الدينار والدرهم ثم المخالفة وهو القسم السابع ان كانت واقعة
بسبب تفسير السياق اي سياق الاسناد فالواقع فيه ذلك
التفسير هو مدرج الاسناد وهو اقسام الاول ان يروي جماعة

الحديث باسائيد مختلفة فيرويه عنهم راوي فجمع الكل على اسناد واحد من تلك الاسائيد ولا يبيى الاختلاف الثاني ان يكون المتن عند راوي باسناد الا طرفا منه فانه عنده باسناد اخر فيرويه روا عنه تاما بالاسناد الاول ومنه ان يسمع الحديث من شيخه الا طرفا منه فيسحبه عن شيخه بواسطة فيرويه راويه عنه تاما بحذف الواسط الثالث ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين مختلفين فيرويهما راويه مقتطعا على احد الاسنادين او يروي احد الحديثين باسنادا مخصصا به لكن يزيد فيه من المتن الاخر ما ليس في الاول الرابع ان يسووج الاسناد فيعرف من له عارض فيقول كلاما من قبل نفسه فيظن بعض من سمع ان ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد فيرويه عنه كذلك هذه اقسام مدرج الاسناد وما مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في اوله وتارة في اثنائه وتارة في اخره وهو اكثر لانه يقع بعطف جملة على جملة او بجمع حروف من كلام الصحابة او من بعدهم بمرفوع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غير فصل فهذا هو مدرج المتن ويدرك الادراج بورود مفصلة للقدر المدرج مما درج فيه او بالتضييع على ذلك من راوي او من بعض الائمة المطاعين او باستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك وقد صنف الخطيب في المدرج كتابا بالتحفة وزدت عليه قدر ما ذكر مرتبة او اكثر والله الحمد وان كانت المخالفة بقرينة تأخير اي في الاسماء مكررة بى كعب وكعب بى مرة لان اسم احدى اسم اب الاخر فهذا هو المقلوب والمخطيب فيه كتاب رافع الارتياب وقد يقع القلب في المتن ايضا كحديث ابي هريرة رضي الله عنه عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يومئذ ففيه ورجل

ورجل يصدق بصدقه اخفاها حجة لا يعلم عينه ما يتفق شماله فهذا ما انقلب على احواله رواة انا هو حجة لا يعلم شماله ما يتفق عينه كما في الصحيحين او ان كانت المخالفة بزيادة راوي في اثناء الاسناد ومن لم يرد لها التقي في زادها فهذا هو المزدوج فيقتل الاسائيد وشرطه ان يقع التفرج بالسلم في موضع الزيادة والافنى كاذب معناه مثلا ترجعت الزيادة او ان كانت المخالفة بابدال اي الراوي ولا مزج لاحد الراويين في الاخرى فهذا هو المضطرب وهو يقع في الاسناد غالباً وقد يقع في المتن لكن قل ان يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة للاختلاف في المتن دون الاسناد وقد يقع الاستبدال عند الراوي براد اختيار حفظه احتياقا من فاعله كواقع البخاري والعقيلي وغيرها وشرطه ان لا يستر عليه بل يشرى بانراء الحاجة فلو وقع الابدال عمدا للمصلحة بل لا غراب مثلاً فهو من اقسام الموضوع ولو وقع غلطاً فهو من المقلوب والمحلل وان كانت المخالفة بتغيير في او حروف مع بقاء صورة الخط في السياق فان كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمصحف وان كان بالنسبة الى الشك فالمحرق ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه الواحد العسكري وابوالحسن الدارقطني وغيرها واكثر ما يقع في المتن وقد يقع في الاسماء التي في الاسائيد ولا يجوز تعدد تغير صورة المتن مطلقاً ولا الاختصار منه بالنقص ولا ابدال اللفظ المراد باللفظ المراد في العالم بعد الولات الالفاظ وما يحيل المعاني على الصحيح في المسئلتين اما اختصار الحديث اكثر من اعجازه بشرط ان يكون الذي يختصره عالماً لان العالم لا ينقص من الحديث الا ما لا يتعلق له بما يبقيه منه بحيث لا يختلف الدلالة ولا يختل البيان فيكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين او يدل ما ذكره على ما حذفه بخلاف الجاهل فانه قد ينقص ما له تعلق بترك الاستثناء واما التورية فالاختلاف فيها

الاول قد وردت منه في بعض النسخ
شماله ما يتفق عينه كما في الصحيحين
مسألة في الجاهل

ولو كان

شهير والاكثر على الجواز ايضا ومن اقوي حجتهم الجمع على جواز شرح الشريعة
لجميع بلسانهم للعاري به فاذا جاز الابدال بلغة اخرى فجوازها باللغة العربية
اولي وقيل انما يجوز في المقدمات دون المركبات وقيل انما يجوز لمن يستحق
اللفظ ليمكن من التعرف فيه وقيل انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث فبني لفظه
وبقي معناه مرتباً في ذهنه فله ان يروي بالمعنى لمصلحة تحصيل العلم منه
بخلاف من كان مستحضر للفظه وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه
ولاشك ان الاولي ايراد الحديث بالمعنى دون التعرف فيه قال القاضي عياض
ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن في يظن انه يحسن
كاوقع لكثير من الرواة قديما وحديثا والله الموفق فان خفي المعنى بان كان اللفظ
مستعملاً بقله احتيج الى الكتب المصنفة في شرح الغريب لكتاب ابي عبيد القاسم
بن سلام وهو غير مرتب وقدرته الشيخ موفق الدين ابن قدامة علي
الحروف واجمع منه كتاب ابي عبيد الله هروي وقد اعتمدت به الحافظ ابو موسى
الديلمي فنقبت عليه واستدرك ولزم محشي كتاب اسمه الفائق حسن
الترتيب ثم جمع الجميع ابن الاثير في النهاية وكتابته اسهل الكتب تناولها مع اعواز
قليل فيه وان كان اللفظ مستعملاً بكثرة لكن في مدلوله دقة احتيج الى الكتب المصنفة
في شرح معاني الاخبار وبيان المسائل منها وقد اكثر الائمة من التواني في ذلك
كالطحاوي والخطابي وابن عبد البر وغيرهم في الجملة الراوي وفي السبب
الثامن في الطعن وسبب امر ان احدهما ان الراوي قد يكثر نعوته من كثرة
اولقب او صفة او حرفة او نسب فيشتهر بشئ منها فيذكره غير ما يشتهر به
من الاعراض فيظن انه اخر فيحصل الجدل بحاله ومنتفوا فيه اي في هذا النوع الموضع لاوها
لجميع والتفريق واجاد فيه الخطيب وسبقه اليه عبد الغني هو ابي سعيد المصري

فقط سات

16
المصري وهو الارزي ايضا في التصوري ومن امثلة محمد بن السائب بن بشر
الكوفي فنسبه بعضهم الى جده فقال محمد بن بشر وسماه بعضهم حماد بن السائب
وكناه بعضهم ابا النضر وبعضهم ابا سعيد وبعضهم ابا هشام فصار يظن
انه جماعة وهو واحد ومن لا يعرف حقيقة الامر فيه لا يعرف شيئاً من ذلك والله
الاعلم ان الراوي قد يكون مقبلاً من الحديث فلا يكثر الاخذ عنه وقد منقوا
فيه الوحدان وهو من لم يرو عنه الا واحد ولو سمي الراوي في جمعه
مسلم والحسن بن سفيان وغيرهما او لا يسمي الراوي اختصاراً من الراوي
عنه كقوله اخبرني فلان او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فلان يستدل علي
معرفة اسم المبرم بوروده من طريق اخرى مسمي ومنتفوا فيه المبرمات ولا يقبل
حديث المبرم ما لم يسم راويه لان شرط قبول الخبر عدالة راويه ومن ابرم اسمه لا يعرف
عنه فكيف عدالة وكذا لا يقبل خبره لو ابرم بلفظ التعديل كاذيقول الراوي
عنه اني الثقة لانه قد يكون ثقة عند مجرح واحد غيره وهذا على الاصح
في المسئلة ولهذا التهمة لم يقبل المرسل ولو ارسله العدل جاز ما به لهذا الاحتمال بعينه
وقيل يقبل بمسك بالظاهر اذ المجرع على خلاف الاصل وقيل ان كان القائل عالماً اجزأ ذلك
في حق من يوافقه في مذهبه وهذا ليس من مباحث علوم الحديث والله الموفق
فان سمي الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبرم الا ان
يوثقه غير من انفرد عنه على الاصح وكذا من انفرد عنه اذا كان متاهلاً لذلك
او ان يسمي عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور
قد قيل روايته جماعة بغير قيد ورد بها الجمهور والتحقيق ان رواية المستور
وغوه ما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا يقبلها بل يقال هو موقوف الى استبانة
حاله كما جزم به امام الحرمين وغوه قول ابن الصلاح في من جرح في غير مفسر

ثم البدعة وهي السبب التاسع من اسباب الطعن في الراوي وهي اما ان تكون بمقتضى ما يعتقده ما يستلزم الكفر او عتق فالاول لا يقبله الجمهور ولا يقبل مطلقا وقيل ان كان لا يعتقده حل الكذب لسفرة مقالته قبل التحقيق انه لا يرد كل مقتضى بدعة لان كل ما نفع تدعي ان مخالفته مبتدعة وقد يتألف فتكفر مخالفتها فلو اخذ ذلك على الاطلاق لاستلزم تكفير جميع الطرق فالمتقدم الذي تردد روايته من انكروا متواتر من الشرح معلوما من الدين بالضرورة وكذا من اعتقده عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانفرد بذلك ضبطه بالرواية مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله والثاني وهو من لا يقتضي بدعته التكفير اصلا وقد اختلف ايضا في قبوله ورده فقبل بوجه مطلقا وهو بعيد واكثر ما علل به ان في روايته عنه ترويح الامة وترويح اذكره وفي هذا ينبغي ان لا يروي عن مبتدع شي يتشارك فيه غير مبتدع وقيل يقبل مطلقا الا ان اعتقد حل الكذب كما تقدم وقيل يقبل من لم يكن داعية الى بدعة لان تزيين بدعة قد يحمله على تحريف الروايات وتسويتها على ما يقف عليه مذهبهم وهذا في الاصح واغرب ابن حبان فارتضى الاتفاق على قبول غير الداعية من غير تفصيل نعم الاكثر على قبول غير الداعية الا ان يروي ما يقتضي بدعته فيرد على المذهب المختار وبه مرع الحافظ ابو اسحق ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ ابى داود النسائي في كتابه معرفة الرجال فقال في وصف الرواة ومنهم زايغ عن الحق اي عن السنة صادرة اللهمجة فليس فيه حيلة الا ان يوجد حديثه مالا يكون منكرا اذ لم يقو به بدعته انتهى وما قاله من جهة لانه العلة التي لها يرد حديث الداعية وارادة فيما اذا كان ظاهرا لروى بوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية والله اعلم ثم سوء الحفظ وهو السبب العاشر من اسباب

الراوي
لا يقبله الجمهور

سبب الطعن في الراوي

اسباب الطعن والمراد به من لم يرضح جانب اصابته على جانب خطائه وهو على قسمين ان كان لازما للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ على رأي بعض اهل الحديث او كان سوء الحفظ طاريا على الراوي اما لكبره او لذهاب بصره او لاهتراق كته او لعدم امانه كان يقفدها فرجع الى حفظه فساء فهذا هو المختلط والحكم فيه ان ما حدث به قبل الاختلاط اذا تميز قبل واذا لم يميز وحفظ فيه وكذا من اشبهه الامر فيه وانما يعرف ذلك باعتبار الاختلاف عنه ومتى توبع السيئ الحفظ يعتبر كان يكون فوقه او مثله لا دونه وكذا المختلط الذي لم يميز والمستور والاسناد المرسل وكذا المدلس اذا لم يعرف المحدث في منه صار حديثهم حسنا لا ذائلا بل وصفه بذلك المجموع من المتابع والمتابع لان كل واحد منهم الاحتمال كون روايته صوابا او غير صواب على حد سواء فاذا جاءت من المتبرين رواية موافقة لاحد من هذين الجانبين من الاحتمالين المذكورين ودل على ذلك الحديث فارتقى من درجة التوقف الى درجة القبول والله اعلم ومع ارتقائه الى درجة القبول فهو مختلط عن رتبة الحسن لذاته وربما توقف بعضهم عن اطلاق اسم الحسن عليه وقد انفق ما يتعلق بالمتن من حيث القبول والرد ثم الاسناد وهو الطريق الموصلة الى المتن والمتن هو غاية ما ينتهي اليه الاسناد من الكلام وهو اما ان ينتهي الى النبي صلى الله عليه وسلم وبقيت لفظه اما يصحح او حكاه المنقول بذلك الاسناد من قوله صلى الله عليه وسلم او من فعله او من تقريره مثال المرفوع من القول صحح ان يقول الصحابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا او حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا او يقول هو وغيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال كذا ونحو ذلك ومثال المرفوع من الفعل يصحح ان يقول الصحابي

المختلط

انتمدها

الان كل واحد منهما صالح

لمع

انه قال كذا ونحو ذلك راي رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا ويقول
هو او غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا ومثال المرفوع
من المقر بترجيح ان يقول الصحابي فعلت بحضرة رسول الله صلى الله عليه
وسلم كذا ويقول هو او غيره فعل فلان بحضرة النبي صلى الله عليه
وسلم كذا ولا يذكر انكاره لذلك ومثال المرفوع من القول حكما لا تقر بحيا
ما يقول الصحابي لم يأخذ عن الاسرائيليات مالا مجال الاجتهاد فيه ولا به
تعلق ببيان لغة او شرح غريب كالاحبار عن الامور الماضية من بدء
الخلق واخبار الانبياء والائمة كاللام والفتح واحوال يوم القيمة
وكذا الاخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص او عذاب مخصوص
وانما كان له حكم المرفوع لان اخباره بذلك يقتضي خبره مالا مجال
للاجهاد فيه يقتضي موقفا للقائل به ولا موقف للصحابه الا النبي
صلى الله عليه وسلم او بعض من يخبر عن الكتب القديمة فلم يوافق
الاختران عن القسم الثاني فاذا كان كذلك فله حكم ما قال قال رسول
صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع سواء كان مما سمعه منه او عنده بواسطة
ومثال المرفوع من الفعل حكما ان يفعل الصحابي مالا مجال للاجهاد فيه
فيدل على ان ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الشافعي
في صله علي في الكسوف في كل ركعة اكثر من ركوعين ومثال المرفوع
من المقر بترجيح ان يخبر الصحابي انهم كانوا يفعلون في زمان النبي صلى الله
عليه وسلم كذا فانه يكون له حكم المرفوع من جهة ان الظاهر اطلاق
الله عليه وسلم على ذلك لتوقيره واعبرهم على سؤاله من امور دينهم
لان ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شيء ويسترون
عليه الا وهو غير ممنوع الفعل وقد استدلل جابر بن عبد الله وابو سعيد
رضي الله عنهما على جواز العزل بانهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان

الذي م

فيقول

ازمن

ولو كان ما ينهي عن النبي عن القرآن ويلحق بقولي حكما ما ورد بصيغة الكناية
في موضع الصيغ المرفوعة بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم كقول التابعي عن الصحابي
يرفع الحديث او يرويه او ينيه او رواه او يبلغ به او رواه وقد يقتضون
في القول محذوف القائل ويريدون به النبي صلى الله عليه وسلم كقول ابن سيرين
عن بي هريبه قال قال بقاتون قوما الحديث وفيه كلام الخطيب انه اصطلاح خاص
باهل البصرة ومن الصيغ المحتملة قول الصحابي من السنة كذا انا اكثر من غيره ان ذلك
مرفوع ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق قال واذا قالوا غير الصحابي فذلك ما لم يصر
بلا صيغة السنة المرفوعة وفي نقل الاتفاق نظر فحق الشافعي في اصل المسئلة قولان
وذهب اليه غير مرفوع ابو بكر الصيرفي من الشافعية وابو بكر الرازي من الحنفية
وابن حزم من اهل الظاهر واحتجوا بان السنة تنزل بين النبي صلى الله عليه وسلم
وبين غيره واجيبوا بان احتمال ارادة غير النبي صلى الله عليه وسلم بعيد وقد روي
البخاري في صحيحه حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه في قصة
الحج حين قال له ان كنت تريد السنة فزجرا بالصلوة فقال ابن شهاب فقلت
لسالم افعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يعنون بذلك الاستسنة
فنقل سالم وهو احد الثمراء السبعة من اهل المدينة واحد الحفاظ من التابعين
عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك السنة النبي صلى الله عليه وسلم
واما قول بعضهم ان كان مرفوعا فلم لا يقولون فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
في جوابه انه ترك الجرح بذلك تورعا واحتياطا ومن هذا قول ابي قلابة عن انس
في سنة اذ تزوج البكر على النبي اقام عندها سبعا اخرجاه في الصحيح قال
ابو قلابة لو شئت لقلت ان انسا رفعه الي النبي صلى الله عليه وسلم ايا لو قلت
لم اكتب لان قوله من السنة هذا معناه كذا ارادة بالصيغة التي ذكرها الصحابي اولى

اي ان

ومن ذلك قول الصحابي امرنا بذلك او نهينا عن كذا فالخلاف فيه كالحلاف في الذي قبله لان
مطلق ذلك ينصرف بظاهره الى من له الامر والنهي فهو الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف
في ذلك طائفة تمسكوا باحتمال ان يكون المراد غيره كاهل القرآن والاجماع او بعض
الخلق او الاستنباط واجيب بان الاصل هو الاول وما عداه محتمل لكنه بالنسبة
اليه مرجوح وايضا في كونه طاعة رئيس اذا قال امرت لا يفهم عنده ان
واما قول من قال يحتمل ان يقبل ما ليس بأمر امر فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو
مذكور فيه الوصريح فقال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا وهو احتمال
ضعيف لان الصحابي عدل عارف باللسان فلا يطلق ذلك الا بعد التحقيق ومن ذلك
قوله كنا نفعل كذا فله حكم الرفع ايضا كما تقدم ومن ذلك ان يحكم الصحابي على فعل
من الافعال بانه طاعة لله تعالى او لرسوله او معصية كقول عمار من صام يوم
الذي يشك فيه فقد عصى ابا القاسم فلم يذا حكم الرفع ايضا لان الطاهر ان ذلك
ما تلقاه عنه صلى الله عليه وسلم او ينهى غايته الاسناد الاصحابي
كذلك اي مثل ما تقدم في كون اللفظ يقتضي التعريف بان المنقول هو من قول
الصحابي او من فعله او من تقريره ولا يحى فيه جميع ما تقدم بل محظوظ والتشبيه
لا يشترط فيه المساواة من كل جهة ولما كان هذا المختص بجميع انواع علوم الحديث
استطردت فيه الى تعريف الصحابي ما هو فقلت وهو من لقي النبي صلى الله
عليه وسلم مؤمنا به ومات على الاسلام ولو تخلفت ردة في الاصح والمراد باللقاء
ما هو اعم من المجالسة والمشاورة ووصول احدهما الى الاخر وان لم يكاه ويدخل
فيه رؤية احدهما الاخر سواء كان ذلك بنفسه او غيره والتعريف باللقبي
اولي من قول بعضهم الصحابي من راي النبي صلى الله عليه وسلم لانه يخرج ابن
ام مكتوم ونحوه من العيان وهم صحابة بالارتداد واللقاء في هذا التعريف

استطردت به الى

التعريف بالجنس وقولي مؤمنا كالفصل يخرج من حصوله اللقاء المذكور لكن
في حال كونه كافرا وقولي به فضل ثان يخرج من لقيه مؤمنا لكن بغيره من الانبياء
لكن هل يخرج من لقيه مؤمنا بانه سيبحث ولم يدرك البعثة فيه نظر وقولي
مات على الاسلام فضل ثالث يخرج من ارتد بعد ان لقيه مؤمنا ومات
على الردة كعبيد الله بن جحش وابن خطل وقولي ولو تخلفت ردة اي بين
لقيه لم يؤمنا وبين موته على الاسلام فان اسم الصحبة باق له سواء رجع الى الاسلام
في حيوة او بعد وسواء لقيه ثانيا ام لا وقولي في الاصح اشارته الى الخلاف
في المسئلة ويدل على رجحان الاول قصة الاشعث بن قيس فانه كان ممن
ارتد واتى به الي ابي بكر الصديق رضي الله عنه اسير افعاد الى الاسلام فقبل
منه ذلك وزوجه اخيه ولم يتخلف احد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخرج
احاديثه في المسانيد وغيرها **تبيين** احدها لاختفاء في رجحان رتبة
من لاراه محلي الله عليه وسلم وقابل معه وقتل تحت رايته على من لم ياراه
او لم يحضر معه شهدا وعلي من كلمه يسير او ماشاة قليلا او رآه على بعد
او في حال الطفولية وان كان شرف الصحبة حاصلا للجميع ومن ليس له منهم
سماع منه فحديثه مرسل من حيث الرواية وهم مع ذلك معدودون
في الصحابة لما نالوه من شرف الرؤية وثانيها يعرف كونه صحابيا بالتواتر او
الاستفاضة او الشهرة او اخبار بعض الصحابة او بعض ثقات التابعين
او اخباره عن نفسه بانه صحابي اذا كان دعواه ذلك ما يدخل تحت الاحكام
سنتي هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك نظير دعوى من
قال انا عدل ويحتاج الي تامل او ينهني غايته الاسناد الى التابعي وهو من
لقي الصحابي كذلك وهذا متعلق باللقاء وما ذكره لا يقيد الايمان به

فذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وهذا المختار خلافا لما اشترط في
التابعي طول الملائمة وصحة السماع والتمييز وبقي بين الصحابة والتابعين
طبقة اختلفت في الحاقهم بأي القسمين وهم المخفرون الذين ادركوا
لجاهلية والاسلام ولم يروا النبي صلى الله عليه وسلم فعدتهم ابن عبد
البر في الصحابة وادعي عياض وغيره ان ابن عبد البر يقول انهم
فيه نظر لانه اقص في خطبة كتابه بانه انما اوردتهم ليكون كتابه جامعاً
مستوعباً لاهل القرن الاول والصحاح انهم معدودون في كبار التابعين
سواء عرفوا او لم يعرفوا منهم كاه مساجد من النبي صلى الله عليه وسلم
كالنجاشي ام لا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء كشف له عن
جميع من في الارض فراح فيمنع ان يعد من كان مؤمناً به في حياته اذ لا
وان لم يلاق في الصحابة لحصول الرواية من جانبه صلى الله عليه وسلم فالقسم
الاول مما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة وهو ما ينتهي به غاية الاسناد
هو المرفوع سواء كان ذلك الانتهاء باسناد متصل او لا والثاني الموقوف
وهو ما ينتهي اليه الصحابي والثالث المقطوع وهو ما ينتهي اليه التابعي
ومن دون التابعي من اتباع التابعين فمن بعدهم فيه اي في التسمية
مثل اي مثل ما ينتهي اليه التابعي في تسمية جميع ذلك مقطوعاً وان شئت قلت
موقوفاً على فلان فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمقطوع
فالمقطوع من مباحث الاسناد كما تقدم والمقطوع من مباحث الآثار كما تراه
وقد اطلق بعضهم هذا في موضع هذا وبالعكس يجوز اذن الاصطلاح وب
للاخيرين اي الموقوف والمقطوع الاثر والسند في قول اهل الحديث
هذا حديث مسند هو مرفوع صحابي بسند ظاهر الاتصال فقوي مرفوع

مرفوع كالحسن وقوي صحابي كالفصل يخرج به ما رفعه التابعي
فانه مرسل او من دونه فانه معضل او معلق وقوي ظاهر الاتصال
يخرج ما ظاهر الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما يوجد فيه حقيقة الاتصال
فمن باب الاولي ويفهم من التقييد بالظهور ان الانقطاع الخفي كمنعته
الادس والمعام الذي لم يثبت لقيه لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً
بقا الائمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك فلهذا التعريف موافق
لقول المحاكم المسند ما رواه الحديث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا يشهد
عن شيخه متصلاً اليه الصحابي الي رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الخطيب
فقال المسند المقل في هذا الموقوف اذا جاء بسند متصل سمي عن
مسند لكن قال ان ذلك قد يأتي بكنى بقطعة وابعد ابن عبد البر
حيث قال المسند المرفوع ولم يعرفه للاسناد فانه يصدق على المرسل
والمعقل والمنقطع اذا كان المتروكاً مرفوعاً ولا قال به فان قل عدة
اي رجال السند فاما ان ينتهي الي النبي صلى الله عليه وسلم
بذلك العدد القليل بالنسبة الي سنده اذ يريد بذلك الحديث
بعينه بعد كثير او ينتهي الي امام من ائمة الحديث ذي صفة عليه
كال حفظ والفقه والفيضا والتصنيف وغير ذلك من الصفات المقتضية
للترويج لشعبه ومالك والثوري والشافعي والبخاري ومسلم و
نحوهم فالاول وهو ما ينتهي الي النبي صلى الله عليه وسلم علو الملق
فانه انفق ان يكون سنده صحيحاً كان من الغاية القصوى والافضو
علو فيه موجوداً ما لم يكن موضوعاً من كماله ووع والثاني علو
النسب وهو ما يقل العدد فيه الي ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك
الامام الي منتهاه كثير او قد عظمت رغبة المتأخرين فيه حتى غلب
ذلك على كثير منهم بحيث اهلوا الاستغناء عما هوام منه وانما كان علو

فالمسند على هذا ما تقدم ذكره الا ان يقول
ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم على ما

يرد به صفة سنده اي يبي بسند فري

مطلقا مرغوبا فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطا لانه ما من راوي من
رجال الاسناد الا والخطاء جائز عليه فكما كثرت الوسائط وطال
السند كثرت مظان التجويز وكما قلت قلت فان كان في
النزول مزية ليست في العلو كان يكون رجاله او ثوب منه او حفظ
او اقله او الاتصال فيه اظهر فلا تردد في ان النزول ح اولى
واما من رجع النزول مطلقا واجتبه بان كثرة البحث يقتضي ^{الضعف} ~~الضعف~~
فيحظ الاجر فذلك ترجيح بامراجبي عما يتعلق بالتحقيق ^{والضعف}
وفيه اي في علو النسبي الموافقة وهي الموصول الى شيخ ^{احد} المصنفين
من غير طريق اي الطريق التي تصل الى ذلك المصنف المعين مثال
روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثا فلور وبناه من
طريق كانت بيننا وبين قتيبة غائبة فلور وبناه ذلك الحديث
بعينه من طريق ابي العباس السراج عن قتيبة مثالا كان بيننا
وبين قتيبة فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع ^{اي} اي
في نسخة بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه وفيه اي العلو
النسبي البديل وهو الموصول الى شيخ نسخة كذلك كان يقع لنا ذلك
الاسناد بعينه من طريق اخرى الى القعني عن مالك فيكون
القعني بدلا فيه عن قتيبة والزمنا يعتبرون الموافقة والبديل
اذا قارنا العلو والافاق الموافقة والبديل واقع بدونه وفيه اي
في العلو النسبي المساواة وهي استواء عدد الاسناد من الراوي
الى اي الى اخر الاسناد مع اسناد احد المصنفين كان يروي الله
مثلا حديثا يقع بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه احد عشر
نفسا فيقع لنا ذلك الحديث بعينه باسناد اخر الى النبي صلى الله
عليه وسلم يقع بيننا وبين النبي صلى الله عليه وسلم فيه احد

21
احد عشر نفسا فنساوي النسائي من حيث العدد مع قطع النظر
عن ملاحظه ذلك الاسناد الخاق وفيه اي في العلو النسبي ايضا المصنف
وهي الاستواء مع تليد ذلك المصنف الوجه المشرح او لا سميت
مصنفه لان العادة جرت في الغالب بالمصنفه بين من تلاقيا
ونحن في هذه الصورة كانا لقينا النسائي فكانا مصنفناه وتقال
وباقسامه المذكورة النزول فيكون كل قسم من اقسام العلو
يقال قسم من اقسام النزول خلافا لما زعم ان العلو قد يقع غير تابع
لنزول فان شارك الراوي ومن روى عنه في امر من الامور
المعلقة بالرواية مثل السنن واللقبي وهو الاخذ عن المشايخ فهو النوع
الذي يقال له رواية الاقران لانهم يكون راويا عن قريبه فان روى
كل منهما اي القريبيين عن الاخر فهو المديح وهو اخص من الاول فكل
مديح اقران وليس كل اقران مديحا وقد صنف الدارقطني في ذلك
وصنفه ^{اي} اي الاجمالي في الذي قبله واذ روى الشيخ عن
بيده صدق ان كلا منهما يروي عن الاخر فهل يسمى مديحا فيه بحث
والظاهر لا لانه من رواية الاكابر عن الاصاغر والتدريج مأخوذ من
ديباجتي الوجه فيقتضي ان يكون ذلك مستويا في الجانبين
فلا يجيء فيه هذا وان روى الراوي عن هود ونه في السنن
او في اللقي او في المقدار فهذا النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغر
ومنه اي من جملة هذا النوع وهو اخص من مظهره رواية الاباء عن
بنائهم والصحابه عن التابعين والشيخ عن تلميذ ونحو ذلك
وفي عكسه كثرة لانه هو الجادة السلوك الغالبة وفائدة معرفة
ذلك التمييز بين مراتبهم وتنزيل الناس منازلهم وقد صنف الخطيب
في رواية الاباء عن الابناء تصنيفا واخر جزء الطيف في رواية الصحابة

عن التابعين ومنه من روي عن ابيه عن جده وجميع الحفاظ صلاح
 الدين العلالي من المتأخرين مجلد كبير في معرفة من روي عن ابيه
 عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وقسمه اقساماً فمنه ما يورد في
 قوله عن جده على الراوي ومنه ما يورد في غيره في ابيه وبن
 ذلك وحققه وخرج في كل ترجمة حديثاً من مروي به وقد كتبت
 كتابه المذكور وزدت عليه تراجم كثيرة جداً واكثر ما وقع فيه
 فيه الرواية عن الابرار باربعة عشر اباً وان اشرك اثنان عن شيخه
 موت احدهما على الاخر فهو السابق والاخر واكثر ما وقعنا عليه من
 ذلك ما بين الراويين فيه في الوفاة مائة وخمسون سنة وذلك
 لان الحفاظ السلفي سمع منه ابو علي البرزجاني احد مشايخه حديثاً ورواه
 عنه ومات على رأس الخمسمائة ثم كان اخر اصحاب السلفي بالسراة بسطة
 ابو القاسم عبد الرحمن بن مكي وكانت وفاته سنة خمس مائة
 ومن قديم ذلك ان البخاري حدث عن تليد بن العباس عن ابيه
 في التاريخ وغيره ومات سنة ست وخمسين ومائتين
 واخر من حدث عن السراج بالسراة ابو الحسين الخفاف ومات سنة
 ثلث وتسعين وثلثمائة وغالب ما يقع من ذلك ان السراج
 منه قد يتأخر بعد الراويين عنه زماناً حتى يسمع منه بعض الحفاظ
 ويعيش بعد السراج منه دهر طويلاً فيحصل من مجموع ذلك نحو
 هذه المئة والله الموفق وان روي الراوي عن اثنين متفقين الاسم
 او مع اسم الاب او مع اسم الجد والنسبة ولم يميز اباً بخصه
 فان كانا ثقتين لم يضر ومن ذلك ما وقع في البخاري في رواية
 عن احمد بن محمد بن عيسى بن ابن وهب فانه اما احمد بن صالح او احمد
 بن عيسى او عن محمد بن عيسى بن علي بن اهل العراق فانه اما محمد بن

الراوي
 البرزجاني

السراج بن مكي
 السلام مشهور على بعض جده

١٣٧
 جماعة من الحفاظ
 ممن حدثوا

بن سلام او محمد بن يحيى الذهلي وقد استوعبت ذلك
 في مقدمة شرح البخاري ومن اراد لذلك ضابطاً كلياً يتأرب
 احدهما عن الاخر فباختصاصه اي الشيخ المروي عنه باحدهما يتبين
 المهمل ومتى لم يتبين ذلك او كان مختصاً بهما معا فاشكاله شديد
 فيرجع فيه الى القرأين والظن الغالب وان روي عن شيخ حديثاً
 ووجد الشيخ مروي به فان كان جرحاً كان يقول كذب على او ما رايت
 هذا ونحو ذلك فان وقع منه ذلك رد ذلك الخبر لكذب واحد
 منها لا بعينه ولا يكون ذلك قارحاً في واحد من المتعارضين او كان
 بجده احتمالاً كان يقول ما ذكر هذا ولا اعرفه قبل ذلك الحديث
 في الاصح لان ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل لان الفرع تتبع للاصل
 في اثبات الحديث بحيث اذا ثبت الاصل للحديث ثبتت رواية الفرع فكذلك
 يلغى ان يكون فرعاً عليه ويتعالي في التحقيق وهذا مستعقب فان عدالة
 الفرع يصفى صدقه وعدم علم الاصل لا ينافيه والمثبت مقدم على
 النية واما في ذلك بالشهادة ففاسد لان شهادة الفرع لا يسمع
 مع القدرة على شهادة الاصل بخلاف الرواية فافترقا وفيه ايضاً
 هذا النوع صنف الارقطي كتاب من حديث ونسي وفيه ما يدل
 على نقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حدثوا باحاديث فلما عرفت
 عليهم لم يتذكروها لكنهم لا يعتمدون على الرواية عنهم صار ويؤونها
 عن الانسداد ورواها عنهم عن انفسهم كحديث سهل بن صالح عن ابيه
 عن ابي هرون مرفوعة في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز
 بن محمد الدارودي حدثني ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سهل
 قال قلت لسهيل افسالة عنه فلم يعرفه فقلت ان ربيعة حدثني
 عنك فكذلك كان سهل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عني

2 التحقيق في

ع خلقت

بأنني حدثت عن أبي به وله نظائر كثيرة وإن اتفق الرواة في إسناد
من الأسانيد في صيغ الأداء سمعت فلانا قال سمعت فلانا وأوردنا
فلان قال حدثنا فلان أو غير ذلك من الصيغ أو غيرها من الحالات
القولية سمعت فلانا يقول أشهد بالله لقد حدثني فلان في الفعلية
كقوله دخلنا على فلان فاطمنا ثم إلى أو القولية والفعلية معا
كقوله حدثني فلان وهو أخذ بالحسنة قال أنت بالقد إلى وهو
السلسل وهو من صفات الأسناد وقديقه التسلسل في معظم
الأسناد كحديث السلسل بالأولية فإن السلسل ينتهي فيه إلى
سفيان بن عيينة فقط ومن رواه مسلسلا إلى منتهاه فقد تم
وصيغ الأداء المشار إليها على ثمان مراتب الأولى سمعت وحدثني
ثم أخبرني وقرأت عليه وهي المرتبة الثانية ثم قرأت عليه وأنا أسمع
وهي الثالثة ثم أنباني وهي الرابعة ثم ناوطني وهي الخامسة ثم شافني
أي بالأجازة وهي السادسة ثم كتب إلي أي بالأجازة وهي السابعة
ثم عن وغوصها من الصيغ المحتملة للسمع والأجازة ولعدم السماع أيضا
وهذا مثل قال وذكر وروي فاللفظان الأولان من صيغ الأداء
وهما سمعت وحدثني صالحان لم يسمع وحده من لفظ الشيخ وتعني
التحديث بجمع من لفظ الشيخ هو الشائع بين أهل الحديث اصطلاحا
ولا فرق بين التحديث والأخبار من حيث اللغة وفي ادعاء الفرق
بينهم بالكلف شديد لكن لما تقرر الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية
فيقدح على الحقيقة اللغوية مع أن هذا الاطلاق إنما شاع عند النصارى
ومن تبعهم وأما غالب المخاربة فلم يستعملوه هذا الاصطلاح بل الأدب
والتحديث عنهم بمعنى واحد فأن جمع الراوي أي التي بصيغة الجمع
في الصيغة الأولى كان يقول حدثنا فلان أو سمعنا فلانا يقول فهو

عندهم

فهو دليل على اتساع منه مع غيره وقد يكون النون للحفلة لكن بقلته
وأولها أي المراتب امرجها أي امرج صيغ الأداء في سماع قائلها لأنها لا تعمل
الواسطة ولأن حدثني قد يطلق في الإجازة تديسا ورفعها مقدار ما يقع
في الأملاء ما فيه من التثبت والتحفظ والثالث وهو أخبرني والرابع
وهو قرأت عليه لم يقرأ بنفسه على الشيخ فأن جمع كان يقول أخبرنا
وقرأنا عليه فهو كالحامس وهو قرأت عليه وأنا أسمع وعرف من هذا
أن التعبير بقرأت لم يقرأ من التعبير بالإخبار لأنه أفضح بصورة
الحال بتعبيره القراءة على الشيخ أحد وجوه التحمل عند الجمهور وأبعد من
أي ذلك من أهل العراق وقد اشتد انكار الإمام مالك وغيره من
المدنيين عليهم في ذلك حتى بالغ بعضهم في تحريمه على السماع من لفظ
الشيخ وذهب جمع منهم البخاري وحكامه في أوائل صحيحه عن جماعة
من الأئمة إلى أن السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه يعني في الصحة والقوة
سواء وادعاهم والبناء من حيث اللغة واصطلاح المتقدمين بمعنى
الأخبار الآخرة عرف المتأخرين فهو الإجازة كقولنا فلان في المتأخرين
فخرج الإجازة وعن عنده المحامر محمولة على السماع بخلاف غير المحامر
فإنها تكون مرسل أو منقطعة بشرط حملها على السماع بثبوت الحالة
الآتي الدال على أنها ليست محمولة على السماع وقيل يشترط في حمل عنده
المحامر على السماع بثبوت لقائهم أي الشيخ والراوي عنه ولو مرة
وأما ما تضمنه المتن في باقي عنده عن كونه من المرسل الخفي وهو
المقارن بين العلوي والديني والبخاري وغيرهما من النقاد وأطلقوا
المتأخرين في الإجازة المتلفظ بها يجوز أو كذا المكاتب في الإجازة
المكتوب بها وهو موجود في عبارة كثير من المتأخرين بخلاف
المقدمين فإنهم إنما يطلقونها فيما كتب به الشيخ من الحديث

لا الطالب سواء اذن له في روايته ام لا لانها اذ كتبت اليه ما
 لاجازة فقط واشترطوا في صحة الرواية بالمناولة اقترانها بالاذن
 بالرواية وفي اذ حصل هذا الشرط ارفع انواع الاجازة عما فيها من التعيين
 والتخصيص وصورتها ان يدفع الشيخ اصله او مقامه للطالب او يحضر
 الطالب الاصل للشيخ ويقول له في صورتها هذا روايتي عن فلان
 فاروي عنه بشرط ايضا ان يمكنه منه اما بالتقليد او بالعاريه
 لينقل منه ويقابل عليه والظاهر ان ناوله واسترد في الحال فليس
 لها زيادة من حيثها الاجازة المعينة وفي ان يجيزه الشيخ برواية
 كتاب معين ويعين له كيفية روايته له واذ اخلت المناولة
 عن الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور وخرج من اعتبارها التي ناولته
 اياه يقع مقام ارساله اليه بالكتاب من بلدي بلده وقد ذهب الي صحة
 الرواية بالكتابة المجردة جماعة من الائمة ولو لم يقرن ذلك بالاذن
 بالرواية كانهم اتفقوا في ذلك بالقرينة ولم يظهر لي خلاف قوي
 مناولة الشيخ الكتاب من يده للطالب وبني ارساله اليه بالكتاب
 من موضع الي اخر اذ اخل كل منهما عن الاذن وكذا اشترطوا الاذن
 في الوجادة وفي ان يجد بخط يعرف كاتبه فيقول وجدت بخط
 فلان ولا يسوغ فيه اطلاق اخبرني بمجرد ذلك الا ان كان له منه اذن
 بالرواية عنه واطلق قوم ذلك فخلطوا وكذا الوصية بالكتاب ان
 توفي عند موته او سقم لشخص معين باصله او باصوله فقط
 قوم من الائمة المتقدمين يجوز ان يروي تلك الاصول عنه
 بمجرد هذه الوصية وابي ذلك الجمهور الا ان كان له منه اجازة وكذا
 اشترطوا الاذن بالرواية في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة
 بانني اروي الكتاب الفلاني عن فلان فان كان له منه اجازة اعتبر ولا

والا في واما ان ناولته
 فلا يتبين ارفعته لكن
 لها زيادة من حيثها

بالكتابة

والا فلا عبرة بذلك كلاجازة العامة في المجاز له لا في المجاز به كان
 يقول اجزت لجميع المسلمين او لمن ادرك حيوتي او لاهل الاقليم
 الفلاني او لاهل البلد الفلاني وهو اقرب الي الصحة لقرب الاختصار
 وكذا الاجازة للجمهور كان يكون مبهما ومهلا وكذا الاجازة للمعدوم
 كان يقول اجزت لمن سئل لفلان وقد قيل ان عطفا على موجود
 صح كان يقول اجزت لك ومن سئل لك والاقرب عدم الصحة
 وكذا الاجازة لوجود او معدوم علقته بشرط مشية الغير كان
 يقول اجزت لك ان شاء فلان او اجزت لمن شاء فلان لان يقول
 اجزت لك ان شئت وهذا على الاصح في جميع ذلك وقد جوز الرواية
 لجميع ذلك سوى الجمهور ما لم يتبين المراد منه الخطيب وحكاه عن
 جماعة من مشايخه واستعمل الاجازة للمعدوم من القدماء ابو بكر بن
 ابي داود وابو عبيد الله بن منة واستعمل المتعلقة منهم ايضا
 ابن بركون ابي خزيمة وروي باجازة العامة جمع كثير جمعهم بعض
 الحفاظ في كتابه ورويتهم يحاؤون الجمع لكنهم وكل ذلك كما قال
 ابن الصلاح توسع غير مرضي لان الاجازة الخاصة المعينة تختلف في
 صفة الاختلاف فاقوا عند القدماء وان كان العمل استقر على اعتبارها عند
 المتأخرين فهي دون السماع بالاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاشتراك المذكور
 فانما تزداد ضعف الكراهة في الجملة خير من ايراد الحديث معضلا والله
 اعلم بالصواب انتهى الكلام في اقسام صيغ الاداء في الرواية ان اتفقت
 اسماهم واسماء ابائهم فصاعدا واختلفت اشخاصهم سواء اتفقت
 في ذلك اثنان منهم او اكثر وكذلك اذا اتفقت الاثنان فصاعدا
 في الكنية والنسبة فهو النوع الذي يقال له المتفق والمفروق وفائدة
 معرفته خشية ان يظن الشخصان شخصا واحدا وقد صنف في الخطيب

الاسترسال

كتابا حافلا وقد حفسته وزدت عليه شيئا كثيرا وهذا عكس
 ما تقدم من النوع المسمى بالمثل لانه يخشى منه ان يظن الواحد اثنين وهذا
 يخشى منه ان يظن الاثنان واحدا وان اتفقت الاسماء خطأ واختلفت
 نطقا سواء كان مرجع الاختلاف النقط او الشكل فهو المثلث والمختلف
 ومعرفة من هات هذ الفوق حتى قال علي بن المديني اشد التصحيح ما يقع
 في الاسماء ووجهه بعضهم بانه لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه
 ولا بعد وقد صنف فيه ابو احمد العسكري كذا اضافة الى كتاب التصحيح
 له ثم افرد بالتأليف عبد الغني بن سعيد فجمع فيه كتابي كتابا في مشبه
 الاسماء وكتابا في مشبه النسبة وجمع شيخه الدارقطني في ذلك كتابا
 حافلا في جمع الخطيب ذيل في جمع الجميع ابو نصر بن ماکولا في كتابه الاما
 واستدرك عليهم في كتاب اخر فيه جمع او هامهم وبينها وكتاب
 من اجمع ما جمع في ذلك وهو عمدة كل محدث بعده وقد استدرك
 عليه ابو بكر بن نقطة ما فاته او تجدد بعده في مجلد ثم
 عليه منصور بن سليم بفتح السين في مجلد وكذا ابو حامد بن
 الصابوني وجمع الذهبي في ذلك كتابا مختصرا جدا اعتمد فيه على الفسط
 بالقلم فكثرت فيه الغلط والتصريف للبائس لموضع الكتاب وقد
 يسترنا الله تعالى بتوضيحه في كتاب سميت بتبصير المنتبه بتجريد المشبه
 وهو مجلد واحد فضبطته بالحروف على الطريقة المرضية وزدت عليه
 شيئا كثيرا مما امله ولم يقف عليه والله الحمد على ذلك وان اتفقت الاسماء
 خطأ ونطقا واختلفت الالباء نطقا مع ايتلافها خطأ كمد بن عقيل بفتح
 العين ومحمد بن عقيل بضمها الاول نيسابوري والثاني فرايتي وهما
 مشهوران وطبقتهما متقاربة او بالعكس كان يختلف الاسماء نطقا
 وتأنف خطأ ويتفق الالباء خطأ ونطقا كشرح بن النعمان وسريج بن

ابو نصر بن ماکولا
 ابو بكر بن نقطة
 ابو بكر بن منصور
 ابو بكر بن منصور
 ابو بكر بن منصور

بن النعمان الاول بالشيخ المعجم والحا المملكة وهو تابعي يروي
 عن عطاء والثاني بالسين المملكة والجميع وهو من شيوخ البخاري فهو
 النوع الذي يقال له المتشابه وكذا ان وقع ذلك الاتفاق في الاسم واسم
 الاب والاختلاف في النسبة وقد صنف فيه الخطيب كتابا جليلا
 سماه تلخيص المتشابه ثم ذيل هو عليه ايضا بما فاته والا وهو كثير القوائد
 ويتركب منه وما قبله انواع منها ان يحصل الاتفاق او الاشتباه في
 الاسم واسم الاب مثلا الذي حرف او حرفين فاكثر من احدهما او
 منهما وهو على قسمين اما ان يكون الاختلاف بالتغيير مع ان عدد الحروف
 ثابتة في الجهتين او يكون الاختلاف بالتغيير مع نقصان بعض
 الاسماء عن بعض فمماثل الاول محمد بن سنان بكسر السين المملكة
 ونونين بينهما الف وهم جماعة منهم العوفي بفتح العين والواو
 ثم القاه شيخ البخاري ومحمد بن سيار بفتح السين المملكة وتشديد
 ياء التثنية وبعد الف راء وهم ايضا جماعة منهم اليماني شيخ
 عمر بن يونس ومنهم محمد بن حنين بفتح المملكة ونونين الاولى
 مفتوحة بينهما ياء تحتانية تابعي يروي عن ابن عباس وغيره
 ومحمد بن جبير بالجميع بعدها موحدة واخره راء وهو محمد بن جبير
 بن مطعم تابعي مشهور ايضا ومن ذلك معرف بن واصل كوفي
 مشهور ومطرف بن واصل بالطال العلوي شيخ اخير يروي عن ابو حنيفة
 بن عيسى ومنه ايضا احمد بن الحسين صاحب ابراهيم بن سعد واخرون
 واحمد بن الحسين مثله كذا بدل الميم يا تحتانية وهو شيخ البخاري
 يروي عنه عبد الله بن محمد البكندزي ومن ذلك ايضا حفص
 بن ميسرة شيخ مشهور من طبقة مالك وجعفر بن ميسرة شيخ
 لعبد الله بن موسى الكوفي الاول بالحاء المملكة والفاء بعدها

الفائدة

صادرة من الملة والثانية بالجيم والعين المهملة بعد فاء ثم زاء ومن أمثلة
الثانية عبد الله بن زيد جماعة منهم في الصحابة صاحب الأذان وأمام
جده عبد ربه وراوي حديث الوضوء واسم جده عامر وها
انصار يان وعبد الله بن يزيد بن يادة ياء في أول اسم الأب والي
مكسورة وهم ايضا جماعة منهم في الصحابة الخطمي يكنى ابا موسى و
حديثه في الصحيحين والقاري له ذكر في حديث عائشة وقد
زعم بعضهم انه الخطمي وفيه نظر ومنها عبد الله بن يحيى وجماعة
وعبد الله بن يحيى بضم النون وفتح الجيم وتشديد الياء تابعي
معروف في روى عن ابيه عنده او حصل الاتفاق في الخط والنطق
لكن يحصل الاشتباه او الاختلاف بالتقديم والتأخير اما في الاسمين
جملة او نحو ذلك كان يقع التقديم والتأخير في الاسم الواحد في بعض
حروفه بالنسبة الى ما يشبه به مثال الاول الاسود بن زيد بن زيد
بن الاسود وهو ظاهر ومنه عبد الله بن يزيد بن زيد بن عبد الله
ومثال الثانية ايوب بن سيار وايوب بن سيار الاول مدني
مشهور ليس بالقوي والآخر مجهول خاتمه في الملة في ذلك عند
المحدثين معرفة طبقات الرواة وفائدة الامن من تداخل
المشتبهين وامكان الاطلاع على تعيين التدليس والوقوف على حقيقة
المراد من العنعنة والطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا
في السنن ولقاء المشايخ وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبار
كان في مال كانه من حيث شيوخه للنبى صلى الله عليه وسلم بعد
في طبقة العشرة مثلا ومن حيث صغر السن بعد في طبقة من اجدهم
فمن نظر الى الصحابة باعتبار الصحبة جعل الجميع طبقة واحدة كما صنع
ابن حبان وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدر زائد كالسبوق

26
كالسبوق الى الاسلام واشهود المشاهدة الفاضلة جعلهم طبقات
والي ذلك جمع صاحب الطبقات ابو عبد الله محمد بن سعد البغدادي
وكتابه اجمع ما جمع في ذلك وكذلك من جاء بعد الصحابة وهم
التابعون من نظر اليهم باعتبار الاخذ عن بعض الصحابة فقط
حصل الجميع طبقة واحدة كما صنع ابن حبان ومن نظر اليهم باعتبار
اللقاء قسمهم كما فعل محمد بن سعد وكل من جاء بعده ومن الملة ايضا
معرفة مواليدهم ووفياتهم لان معرفة ما يحصل الامن من
دعوى الذي للقاء بعضهم وهو في نفس الامر ليس كذلك ومن
الملة ايضا معرفة بلدانهم واطنائهم وفائدة الامن من تداخل الاسمين
اذ اتفقا لكن اختلفا بالنسب ومن الملة ايضا معرفة احوالهم بتدليل
وتجريح او جهالة لان الراوي اما ان يعرف عدالة او يعرف فسق
او لا في فيه شيء من ذلك ومن اهم ذلك بعد الاطلاع معرفة
مراتب الجرح والتعديل لانهم قد يخرجون الشخص بالاستلزام وتعيينه
كله وقد بينا اسباب ذلك فيما مضى وحصنها في عشرة ونقدم شرحها
مختصلا والفرق هناك ذكر الالفاظ الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب
وللمرجح مراتب اسوفا الوصف بادل على المبالغة فيه وامر ذلك
التعريف بافضل كالكذب الناس وكذا قولهم اليه المنتهي في الوضع وهو
ركن الكذب او نحو ذلك ثم رجال او وضاع او كذاب لانها وان كانت
من انواع مبالغة لكنها دون التي قبلها واسهلها اي الالفاظ الدالة
على الجرح قولهم فلان لين او سيئ الحفظ او فيه ادني مقال وبين
اسو الجرح واسهل مراتب لا تخفى فقوله مترك او ساقط او فاسق
الفاظ او منكر الحديث اشد من قولهم ضعيف او ليس بالقوي او فيه
مقال ومن الملة ايضا معرفة مراتب التعديل وارتفاع الوصف ايضا

عاد على المبالغة فيه وامر ذلك التعبير بأجل كاتونق الناس
اوثبت الناس او اليه المنتهى في الثبوت فاما كذا بصفة من الصفات
الدالة على التعديل او صفيتين كنفقة نفقة او ثبت ثبت او ثقة
حافظ او عدل ضابط او نحو ذلك وادناها ما اشهر بالقرب
من اسهل التجميع كشيخ ويروي حديثه ويعتبر به ونحو ذلك ومن
ذلك مراتب لا تخفى وهذه احكام يتعلو بذلك ذكرتها هنا لتكملة الفا
فاقول تقبل التزكية من عارف باسبابها لا من غير عارف ليلا يزكي
بغير ما يظهر له ابتداء من غير عارسة واختبار ولو كانت التزكية
صادرة من مزكي واحد على الاصح خلافا لما شرط ان لا تقبل الا من
اشين الخاقا لها بالشهادة في الاصح ايضه والفرق بينهما ان التزكية تنزل
منزلة الحكم فلا يشترط فيها العدد وتزكية الشاهد يقع عند الحاكم
فاوفا ولو قيل يفصل بين ما اذا كان التزكية في الراي مستقلة
من المزي الى اجتماعه او الى النقل عن غيره كما ذكرنا لان كان الاو
فلا يشترط العدد فيه اصلا لان يكون بمنزلة الحاكم وان كان الثاني
ينحصر في الخلاف وتبين ايضه انه لا يشترط فيه العدد لان اصل النقل
لا يشترط فيه العدد فكذا ما تنفع عند الله اعلم وينبغي ان لا يقبل
الجرح والتعديل الا من عدل متيقظ فلا يقبل جرح من افسر فيه
خرج باليقين رد الحديث المحدث كما لا يقبل تزكية من اخذ بغير
الظاهر فاطلق التزكية وقال الذهبي وهو من اهل الاستقامة
في نقد الرجال لم يجمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف
ولا على تضعيف ثقة انتهى ولهذا كان مذهب النسائي ان لا يترك
حديث الرجل حتى يجمع عليه تركه ويجذر الحكم في هذا الفن من
الشاهل في الجرح والتعديل فانه ان عدل بغير ثبت كان كالمثبت حكما

والشهادة يقع من
الشاهد عند الحاكم

حكما ليس بثابت فيحتمل عليه ان يدخل في زمرة من روي حديثا وهو
يظن انه كاذب واذ جرح بغير تحرز اقدم على الطعن في مسلم بري
من ذلك ووسمه بليس سوء يبقى عليه عاره ابد او الافة تدخل في هذا
تارة من الهوى والعرض الفاسد وكلام المتقدمين ^{التي} سلم من هذا
غالبا وتارة من المخالفة في العقائد وهو موجود كثيرا قديما وحديثا
ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد قد منا تحقيق الحال في العمل برواية
المتبعة ولجرح مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن
محله ان صدر مبتدئا من عارف باسبابه لان ان كان غير مفسر لم يقدح
فيمن ثبتت عدالة وان صدر من غير عارف باسبابه لم يعتبر به ايضه
فان خلا الجرح عن التعديل قبل الجرح فيه محلا غير مبين للسبب
اذ صدر من عارف على المختار لانه اذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز الجرح
واعماله الجرح اولى من احواله ومال ابن الصلاح في مثل هذا الى التوق
في صل ومن المهم في هذا الفن معرفة كني المستبين فمن اشتهر باسمه
وله كنية لا يؤمن ان ياتي في بعض الرواية مكنيا لا يظن انه اخر
ومعرفة اسماء الكين وهو عكس الذي قبله ومعرفة من اسمه كنية
وهو قليل ومعرفة من اختلف في كنيته وهو كثير ومعرفة من كثرت
كناهه كابي جريح له كنيستان ابو الوليد وابو الخالد وكثرت نعوته والقباه
ومعرفة من وافقت كنيته اسم ابيه كابي اسحاق ابراهيم بن اسحاق المديني
اتباع التابعين وفائدة معرفة نفي الغلط عن نسبة الى ابيه فقال اخبرنا
ابي اسحاق فنسب الى التميمي وان الصواب اخبرنا ابو اسحق او بالعكس
كاسحاق بن ابي اسحاق السبيعي او وافقت كنيته كنية زوجته كابي اوب
الانصار وام اوب صحبايان مشهوران او وافق اسم شيخه اسم ابيه
كابريغ ابن انس عن انس هكذا ياتي في الروايات فيظن انه يروي عن ابيه

كثيرة وسمته تهذيب التهذيب وجاء ما نقل عليه من الزيادات قد
 ثلث الاصل ومن المهم ايضا معرفة الاسماء المفردة وقد صنف فيها
 الحافظ ابو بكر احمد بن هارون البردنجي فذكر استنباط تعقبوا عليه
 بعضها من ذلك قوله صفدي بن سنان احد الضعفاء وهو
 بضم المهملة وقد تبدل سيناهملة وسكون الغين المجرى بعدها
 دل مهملة ثم ياكيا النسب وهو اسم علم بلفظ النسبة وليس هو موقفا
 في الجرح والتعديل لابن ابي حاتم صفدي الكوفي وثقة ابن معين
 وخزي بئنه وبين الذي قبله فضعه وفي تاريخ العقيلي صفدي
 بن عبد الله يروي عن قتادة قال العقيلي حديثه غير محفوظ
 انتهى واظنه هو الذي ذكره ابن ابي حاتم واما كون العقيلي ذكره
 في الضعفاء فانما هو في الحديث الذي ذكره وليس الا من يروي عن
 الراوي عنه عتبة ابن عبد الرحمن واسم علم ومن ذلك سند المهملة
 والنون بوزن جعفر وهو مولى زبناج الجزي لم يصبه ورواية
 عن المشهور ان يكتفى ابا عبد الله وهو اسم لم يسمع به غيره فيما علم لكن
 ذكر ابو موسى في الزيل على معرفة الصحابة لابن مندة سند ابو الاسود
 وروي له حديثا وتعقب عليه ذلك فانه هو الذي ذكره ابن مندة
 وقد ذكر الحديث المذكور محمد بن الربيع الجيزي في تاريخ الصحابة الذين
 نزلوا مخرج ترجمة سند مولى زبناج وقد مررت ذلك في كتابي
 في الصحابة وكذا معرفة الكني المجردة واللقاب وهي تارة يكون
 بلفظ الاسم وتارة بلفظ الكنية وقد يقع نسبة الى جماعة كالشيخ
 او حرفة وكذا الانساب وهي تارة يقع الى القبائل وهو من المتقدمين
 اكثر بالنسبة الى المتأخرين وتارة الى الاوطان وهذا في المتأخرين
 اكثر بالنسبة الى المتقدمين والنسبة الى الوطن اعم من ان يكون بلادا

بلادا او ضياعا او سكا او مجاورة ويقع الى الضياع كالحياطة والحرف
 كالبراز ويقع فيها الاستباه والاتفاق كالاسماء وقد يقع الانساب
 القبايل كالحالدين مغل القطواني كان كوفيا ويلقب بالقطواني وكان
 يفتصب منها ومن المهم ايضا معرفة اسباب ذلك اي الالقاب
 والنسب التي باطنها على خلاف ظاهرها وكذا معرفة الموالى من الاقارب
 والاسفل بالرق او بالحلف او بالاسلام لان كل ذلك يطلق عليه
 مولي ولا يعرف تميز ذلك الا بالتفصيل عليه ومعرفة الاخوة والافوا
 وقد صنف فيه القدماء كعلي بن المديني ومن المهم ايضا معرفة ادب
 الشيخ والطالب ويشتركان في تقييد كنيه والتطهر عن اغراض الدنيا
 وتحسين الخلق وينفرد الشيخ بان يسمع اذا احتج اليه ولا يحدث ببلد
 فيه اولي منه بل يرشد اليه ولا يترك اسماء احد كنية فاسدة وان
 يتطهر ويجلس بوقار ولا يحدث قائما ولا يجلا ولا في المراءى
 الا ان يضطر لذلك وان يسك عن الحديث اذا خشي التغير والسياسة
 لمرفقا وخرج واذا اتخذ مجلسا لا ملائمة ان يكون له مستمل يقظ وينفرد الطالب
 بان يوقر الشيخ ولا يضجر ويرشد غيره ماسمعه ولا يدع الاستفادة
 لحيا او تكبر ويكتب ماسمعه تاما ويعتني بالتقيد والقبط و
 يذكر محفوظه ليرسخ في ذهنه ومن المهم معرفة سنن التحمل والاداء والاح
 اعتبار سنن التحمل بالتميز وهذا في السماع وقد مررت عادة الحديث
 باحضارهم الاطفال بحال الحديث ويكتبون لهم انهم حضروا ولا بد في
 مثل ذلك من اجازة المسمع والاصح في سنن الطالب بنفسه ان يسأله
 لذلك ويصح عمل الكافر ايضا اذا داه بعد اسلامه وكذا الفاسق من
 باب الاولي اذا داه بعد توبته وبنوة عدله واما الاداء فقد
 تقدم انه لا اختصاص له من معين بل يعيد بالاحتياج والتأهل

ع الطلب

لذلك وهو مختلف باختلاف الأشخاص وقال ابن خلدون اذ بلغ
 الحسنيين ولا ينكر عند الاربعين وتعقب بل حدث قبلها
 كالك ومن المزمع معرفة صفة كتابة الحديث وهو ان يكتب
امينا مفسرا ومبيننا يشكك المسك منه او ينفطه ويكتب الساقط
على الحاشية اليمنى ما دام في السطر بقيه والا في اليسرى وصفة عرضة
 وهو مقابلة مع الشيخ المسموع او مع ثقة غيره او مع نفسه
 شيئا فشيئا وصفة سماعه بان لا يتشاغل بما يخل به من نسخ
 او حديث او فاس وصفة سماعه كذلك وان يكون ذلك من
 اصله الذي يسمع فيه او من فرج قيل على اصله فان تعذر فليجهره
 بالاجازة لما خالف ان خالف وصفة الرحلة فيه حيث يبدأ
 بحديث اهل بلده فيستوعبه ثم جل فيحصل في الرحلة ما ليس عنده
 ويكون اعتناؤه بتكثير المسموع اولى من اعتناؤه بتكثير الشيوخ
وصفة تصنيفه وذلك اما على المسانيد بان يجمع مسنده على
 على احدى فان شاء رتبته على سوابقهم وان شاء رتبته على حروف
 المعجم وهو اسهل تناولا او تصنيفه على الابواب الفقرية
 او غيرها بان يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا
 او نفيًا والاوي ان يقتصر على ما هو اوحسن فان جمع الجميع فليبين
 على الضعيف او تصنيفه على العلال فيذكر المتن وطرقه و
 بيان اختلاف نقله والاحسن ان يرتبها على الابواب المسير
 تناولها او يجمع على الاطراف فيذكر الحديث الدال على بقيقته ويجمع
 اسانيد امام مستوعبا واما مقيد يكتب مخصوصه ومن المزمع معرفة
 سبب الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القليبي ابي يعلى ابن
 الفراء الحسيني وهو ابو جعفر العكبري وقد ذكر الشيخ تقي
 ابو حفص

تقي الدين ابن دقيق العيدان بعضا اهل عمره شرح في جميع
 ذلك وكأنه ما رأي تصنيف العكبري المذكور وصنفوا في
 غالب هذه الانواع على ما اشرنا اليه غالبا وهي اي هذه الانواع المذكورة
 في هذه الخاتمة نقل محض ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل وحمها
 متعسر فليراجع الامم بسوطاتها ليحصل الوقوف على خفاياها واسم الوقف
هادي للحق لا اله الا هو عليه توكلت
 واليه انيب وحسبنا الله ونعم الوكيل والله اعلم

الخط
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله
 وسلم



المستعجل والكشيميني والتخشي ومثني أبي نعيم الجرجاني
وآبي زيد المروزي وآنقا الأصيلي والقاسبي فكلهما عن أبي زيد المروزي
وآنقا العتار فابن شبيب وآنقا الدودي فالسرخسي وآنقا الخفصي
وكرية فالكشيميني وآنقا المستغفر فالكشاني وكتهم عن الفريسي

فطلان

Süleymaniye Kütüphanesi	
İsmi	Amca Zade Hüseyin Paşa
Yon	
Eski Kayıt No	80 m.